

جذور وآفاق القوة العسكرية الإماراتية



إعداد الباحث : أحمد مولانا



للدراستات السياسية والمجتمعية



@CAPITALFORUM1

الفهرس

تمهيد

الملخص

أولاً: تأسيس دولة الإمارات العربية المتحدة عام 1971

ثانياً: هيكل الحكم في الإمارات

ثالثاً: مساحة وسكان واقتصاد الإمارات، وعوامل هيمنة إمارة أبو ظبي

رابعاً: نشأة الجيش الإماراتي

خامساً: مستجدات الجيش الإماراتي بعد الربيع العربي:

سادساً: نشأة وتطور التعليم العسكري بالإمارات

سابعاً: تعداد الجيش الإماراتي، وتشكيله

ثامناً: الإنفاق العسكري الإماراتي:

تاسعاً: الصناعات الدفاعية الإماراتية

عاشراً: هل يوجد تصنيع عسكري محلي في الإمارات؟

الحادي عشر: التواجد العسكري الإماراتي خارج الإمارات

الثاني عشر: التواجد العسكري الأجنبي في الإمارات

الثالث عشر: المشاركات العسكرية الإماراتية في الحروب وحفظ السلام

الرابع عشر: تأثير سياسات أبو ظبي على تماسك الاتحاد الإماراتي:

الاستنتاجات

تمهيد

مع بروز الإمارات خلال العقد الأخير كفاعل إقليمي نشط، وحليف مقرب من الولايات المتحدة الأمريكية، تنامت المؤشرات الدالة على مساعي الإمارات للتحويل إلى قوة مهيمنة إقليمياً تبسط نفوذها في المنطقة الممتدة من الخليج العربي إلى سواحل البحر الأحمر وتخوم القرن الأفريقي بالتوازي مع ريادتها لجهود مكافحة التيارات الإسلامية بالشرق الأوسط، وإدارة مخططات الثورة المضادة في مصر وليبيا واليمن. وفي هذا السياق صار من المهم دراسة جذور ومقومات القوة العسكرية الإماراتية، وأفاقها المستقبلية.

وفي هذه الورقة البحثية سأتناول مسيرة تكوين دولة الإمارات، وشكل النظام الاتحادي الذي يحكمها، وعوامل قوة إمارة أبو ظبي مقارنة ببقية إمارات الاتحاد، ثم أتطرق إلى محطات تأسيس وتطوير الجيش الإماراتي، والمستجدات التي طرأت على المشهد العسكري الإماراتي إثر اندلاع ثورات الربيع العربي من قبيل تأسيس حرس للرئاسة في عام 2011، وفرض التجنيد الإلزامي في عام 2014، واستحداث منصب وزير دولة لشؤون الدفاع في عام 2016. ثم أتناول حجم الإنفاق العسكري الإماراتي، ومراحل تطور الصناعات الدفاعية بالإمارات، وأبرز الشركات العاملة في هذا المجال. كما سأتطرق إلى التواجد العسكري الأجنبي بالإمارات، وأبرز المشاركات العسكرية الإماراتية الخارجية، والتواجد العسكري الخارجي للجيش الإماراتي، كما سأناقش آفاق القوة العسكرية الإماراتية وتداعيات ذلك على مشروع الهيمنة الإماراتي في ضوء عوامل القوة والضعف التي تعتمدها.

الملخص

شهدت القوات المسلحة الإماراتية منذ نشأتها تطوراً هائلاً من جهة الكم والكيف، حيث زاد عددها من بضعة آلاف تنتشر وسطهم الأمية في سبعينات القرن المنصرم إلى 63 ألف فرد بحلول عام 2019، مدربين وفق أحدث مناهج التدريب بالكليات والمدارس العسكرية بالتوازي مع العمل على تطوير القادة في مجالات الفكر العسكري والتخطيط الاستراتيجي وتسليح الجيش بأحدث منظومات الأسلحة.

كما عملت الإمارات على تأسيس بنية تحتية للتصنيع العسكري تساهم في توسيع مساحة استقلال القرار السياسي، والحد من الاعتماد على استيراد الأسلحة، وزيادة الهوامش المتاحة لدعم الميليشيات الإقليمية التي تدور في الفلك الإماراتي. كما عمل النظام الإماراتي على فرض التجنيد الإجباري في عام 2014 لتعزيز الهوية الوطنية وتعميق الولاء للأسر الحاكمة بعد سابقة تأسيس قوة ضاربة في عام 2011 تمثلت في الحرس الرئاسي لحماية الإمارات من أي اضطرابات داخلية.

ورغم ما سبق، تظل عوامل الهشاشة الداخلية التي تواجه الإمارات، من قبيل تفاوت مصالح إمارات الاتحاد، ومحدودية عدد السكان، وعدم القدرة على تحمل خسائر عسكرية كبيرة، وحساسية الاقتصاد الإماراتي تجاه أي هزات مالية عالمية أو حروب مع دول إقليمية قوية مثل إيران، تظل تلك العوامل تمثل عقبات كبيرة أمام مشاريع الهيمنة الإماراتية، وتؤثر سلباً على قدرة القوات المسلحة الإماراتية على تلبية طموحات أبو ظبي.

أولاً: تأسيس دولة الإمارات العربية المتحدة عام 1971

منذ قرون عديدة سكنت قبيلة القواسم في الشريط الساحلي للخليج العربي وخليج عمان، بينما سكنت قبيلة بني ياس في المناطق الصحراوية الداخلية حيث تمركزت في القرى المتاخمة لواحة (ليوا). وفي عام 1761 انتقل شيخ عشيرة آل بو فلاح (التي ينتمي إليها آل نهيان)، والمنحدرة من بني ياس، إلى أبوظبي بعد اكتشاف وجود مياه عذبة بها. وفي أوائل القرن التاسع عشر استقر عدد من أبناء عشيرة البوفلاسة المنحدرة من بني ياس في خور دبي، وأسسوا حكم آل مكتوم في الإمارة¹.

مع ازدياد البرتغاليين للطريق البحري الواصل بين أوروبا والهند، بدأت الأساطيل الغربية تفد إلى الخليج العربي بحلول القرن السادس عشر لفرض هيمنتها على الملاحة به، والتحكم في طريق المواصلات إلى الهند. ودارت بين البرتغاليين والقواسم – الذين يحكمون حالياً إمارة الشارقة ورأس الخيمة - معارك شرسة. ثم حلت بريطانيا محل البرتغاليين في القرن الثامن عشر، وعُني البريطانيون بتعزيز قوتهم البحرية بالخليج واستبعاد المنافسين الأوروبيين. وخلال الفترة الممتدة من 1809 إلى 1819 دارت بين البريطانيين والقواسم حروب متعددة انتهت بانتصار بريطانيا، وتدميرها لرأس الخيمة وعجمان والشارقة وأم القيوين فضلاً عن دبي².

بعد هزيمة القواسم عقدت بريطانيا سلسلة من الاتفاقيات خلال القرن التاسع عشر مع شيوخ إمارات الساحل، وأصبحت المنطقة التي تضم (أبو ظبي، ودبي، والبحرين، وقطر، ورأس الخيمة، وأم القيوين، وعجمان، والشارقة، والفجيرة) تعرف بالإمارات المتصالحة. ووفقاً لتلك الاتفاقيات، تعين على المشيخات المتصالحة ضمان أمن الملاحة في الخليج، والامتناع عن بناء سفن كبيرة أو إنشاء تحصينات على طول الساحل، والتعهد بعدم الدخول في اتفاقيات أو إجراء اتصالات مع أي قوة أو دولة أخرى عدا حكومة لندن في مقابل نيلهم للحماية البريطانية. وبذلك تحكمت بريطانيا بالشؤون الخارجية والدفاعية لإمارات الساحل المتهدان. وفي عام 1902 وقع شيوخ الساحل اتفاقية أخرى مع بريطانيا تعهدوا بموجبها بعدم التجارة في السلاح سواء استيراداً أو تصديراً³، ثم في عام 1922 اشترطت بريطانيا على شيوخ إمارات الساحل المتهدان عدم إعطاء أي امتيازات للتنقيب عن النفط دون موافقتها المسبقة⁴.

وفي تلك المرحلة اعتمد اقتصاد المنطقة بشكل كبير على الصيد، وتجارة التمور، واستخراج اللؤلؤ. ولكن لم تلبث تجارة اللؤلؤ أن تعرضت لضربة قوية بنهاية أربعينات القرن العشرين عقب قرار حكومة الهند فرض

¹ - الإمارات العربية المتحدة – الكتاب السنوي 2013، ط.1 (أبو ظبي، المجلس الوطني للإعلام)، ص (10، 11).

² - ر. كليكو فيسكي، الإمارات العربية المتحدة، ط.1 (شركة قولي، 1985)، ص 18.

³ - يوسف خليفة اليوسف، الإمارات العربية المتحدة على مفترق طرق، ط.1 (مركز دراسات الوحدة العربية، 2013)، ص 45.

⁴ - ر. كليكو فيسكي، ص 20.

ضرائب باهظة على اللؤلؤ المستورد من الخليج. وكذلك ساهم تطور صناعة اللؤلؤ باليابان، في تهاوي تجارة اللؤلؤ الخليجية في عام 1946 إلى ما يعادل 250 ألف جنيه استرليني بعد أن كانت تقدر بخمسة عشر مليون جنيه استرليني في عام (1925)⁵. ولكن لم تستمر الأزمة الاقتصادية كثيراً، حيث حدثت الانفراجة باكتشاف النفط بأراضي الإمارات المتصالحة، فصُدرت أول شحنة نفط خام من ميناء أبو ظبي في عام 1962. بينما صُدر النفط لأول مرة من دبي في عام 1969⁶.

كانت أبو ظبي توصف حتى منتصف القرن العشرين بأنها إمارة منكوبة بالفقر، ففي عام 1965 كانت مجرد قرية ساحلية يبلغ عدد سكانها 4000 نسمة. وقد اعتبرتها بريطانيا في المرتبة الثالثة من حيث الأهمية بالنسبة لإمارات الساحل المتهدان بعد دبي والشارقة. وقد أدارت لندن علاقاتها مع أبو ظبي من خلال وكيلها السياسي في دبي. ثم عيّنت بريطانيا ضابطاً سياسياً في أبو ظبي في عام 1955، ليرفع تقاريره إلى الوكيل البريطاني في دبي. وبحلول عام 1961، دشنت بريطانيا في أبو ظبي وكالة سياسية ترفع تقاريرها مباشرة إلى المقيم البريطاني في البحرين كعلامة على الأهمية المتزايدة لأبو ظبي، والتي نتجت عن اكتشاف النفط بها⁷.

ومع تصاعد المد القومي العربي في حقبة الخمسينات والستينات من القرن العشرين، وبروز جماعات يسارية آنذاك تسعى لتغيير الوضع السياسي في الخليج، مثل حركة تحرير ظفار (ظفار تقع ضمن سلطنة عمان حالياً) المدعومة من حكومة اليمن الجنوبي الشيوعية والاتحاد السوفيتي، عملت بريطانيا على إعادة ترتيب الأوضاع بالمنطقة. فدعمت انقلاباً في عام 1965 أطاح بحاكم الشارقة العروبي التوجه صقر بن سلطان القاسمي إثر رفضه تجديد اتفاقية تمديد استئجار القاعدة البريطانية بالشارقة. حيث رأت لندن أنه حاكم مشاكس تربطه علاقات مشبوهة بمصر الناصرية والعراق⁸. فنُفي إلى مصر.

كما دعمت لندن إطاحة الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان (1918-2004) في عام 1966 بشقيقه شخبوط حاكم أبو ظبي⁹. وذلك بذريعة أن شخبوط يتسم بالجمود، ويعرقل مشاريع استخراج النفط التي تنفذها الشركات البريطانية، وأن وصول حكام أكثر مرونة سيساعد على إجراء إصلاحات اقتصادية واجتماعية تحمي المنطقة من تغلغل الجماعات اليسارية¹⁰.

⁵- ر. كليكو فيسكي، ص 21.

⁶- الإمارات العربية المتحدة - الكتاب السنوي 2013، ص 11.

⁷ - Athol Yates, Western Expatriates in the UAE Armed Forces, 1964–2015, Journal of Arabian Studies, (December 2016), p. 184.

⁸- يوسف خليفة اليوسف، ص 91.

⁹- ر. كليكو فيسكي، ص 24.

¹⁰- جمال زكريا قاسم، تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر، المجلد الرابع، ط 1، (دار الفكر العربي، 1996)، ص 268.

مع أفول نجم الإمبراطورية البريطانية بعد الحرب العالمية الثانية، تجنب الإنجليز خوض حروب دموية في المستعمرات مثلما فعلت فرنسا في الجزائر والهند الصينية (فيتنام). وأعلنت لندن في يناير 1968 عزمها سحب قواتها العسكرية من شرق قناة السويس قبل نهاية عام 1971، وهو ما يشمل منطقة الخليج العربي. ورفضت لندن عرض حاكي دبي وأبو ظبي بدفع تكاليف التواجد البريطاني في الخليج والبالغ قدرها 12 مليون جنيه استرليني بالتعاون مع بقية الحكام¹¹.

ورأت بريطانيا قبيل انسحابها أن أفضل ضمان لمصالحها سيتمثل في اتحاد إمارات الساحل المتهدان (أبو ظبي، ودبي، وقطر، والبحرين، ورأس الخيمة، وعجمان، وأم القيوين، والشارقة، والفجيرة) معا لتكوين كيان يمنع التغلغل السوفيتي بالمنطقة، ويحد من طموحات إيران التوسعية. ولقي هذا التوجه ترحيبا من شیوخ الإمارات نظرا لخشيتهم من الفراغ الناتج عن انسحاب بريطانيا. فعقدوا جلسات تشاورية بداية من عام 1968 توجت بالاتفاق على تعيين أمير أبو ظبي الشيخ زايد رئيسا للاتحاد لمدة سنتين، وتكليف ولي عهد قطر الشيخ خليفة بن حمد بتشكيل الوزارة على أن تتقدم كل إمارة بمرشحها من الوزراء¹².

حدثت خلافات تتعلق بنصيب كل إمارة من الوزارات الاتحادية، ونسب المساهمة في الموازنة الاتحادية، واختيار العاصمة، وطريقة التمثيل هل تكون حسب النسبة السكانية لكل إمارة أم بالتساوي. فالبحريين أرادت أن يكون التمثيل حسب عدد السكان نظرا لأن عدد سكانها آنذاك كان يبلغ 200 ألف نسمة، وهو عدد يزيد عن عدد سكان بقية الإمارات مجتمعة، بينما تبنت الإمارات الصغيرة مثل عجمان والفجيرة ورأس الخيمة نهج التمثيل بالتساوي بغض النظر عن عدد سكان كل إمارة. ومن ثم انسحبت البحرين من مفاوضات تأسيس الاتحاد، وأعلنت استقلالها في أغسطس 1971، وتلتها قطر في سبتمبر 1971. بينما رفض حاكم رأس الخيمة الانضمام للاتحاد بسبب اشتراط الدستور المؤقت للاتحاد صدور القرارات بموافقة دبي وأبو ظبي. في حين وافقت 6 إمارات على الاتحاد معا، وهي (أبو ظبي، ودبي، والشارقة، والفجيرة، وأم القيوين، وعجمان). وأعلن في 2 ديسمبر 1971 عن تأسيس دولة الامارات العربية المتحدة. وقد بلغ عدد سكان الإمارات آنذاك 180 ألف نسمة¹³.

¹¹- يوسف خليفة اليوسف، ص 47.

¹²- جمال زكريا قاسم، مجلد 4، ص 32.

¹³- الإمارات العربية المتحدة، الكتاب السنوي 2016، ط 1 (أبو ظبي، المجلس الوطني للإعلام)، ص 8.



خريطة دولة الإمارات العربية المتحدة

مشكلة الجزر الثلاث:

قبيل الإعلان عن إلغاء معاهدات الحماية البريطانية بيوم واحد، وتأسيس الاتحاد الإماراتي بيومين، سيطر الجيش الإيراني في 30 نوفمبر 1971 على جزيرتي طناب الكبرى وطناب الصغرى التابعتين لإمارة رأس الخيمة التي لم تدخل آنذاك في الاتحاد، بينما أجبرت إيران حاكم الشارقة على توقيع اتفاق لتقاسم إدارة جزيرة أبو موسى في نوفمبر 1971. ومع صعوبة بقاء إمارة رأس الخيمة منفردة، فقد سارعت للانضمام إلى الاتحاد في 10 فبراير 1972.

الشيخ زايد رئيساً للدولة الوليدة

اختير حاكم أبو ظبي الشيخ زايد آل نهيان رئيساً للدولة الوليدة لفترة 5 سنوات، والشيخ راشد بن سعيد آل مكتوم حاكم دبي كنائب للرئيس. وظلت كل إمارة محتفظة بقواتها العسكرية الخاصة، وبسيادتها على شؤونها الداخلية¹⁴، وملكيتهما للثروات والموارد الطبيعية الموجودة على أراضيها¹⁵. ولم تكن دولة الإمارات تحظى بحضور دبلوماسي أجنبي كبير، حيث تواجدت على أراضيها عند إعلان تأسيسها ثلاث سفارات أجنبية فقط لكل من بريطانيا وباكستان والولايات المتحدة الأمريكية¹⁶.

¹⁴- تنص المادة العاشرة من دستور الإمارات على أن تحترم كل إمارة استقلال وسيادة الإمارات الأخرى على شؤونها الداخلية.

¹⁵- المادة 24 من دستور دولة الإمارات العربية المتحدة.

¹⁶- الإمارات العربية المتحدة - الكتاب السنوي 2016، ص 78.

العقبات التي واجهت الاتحاد الإماراتي

لم يكن الاتحاد سلسا، إذ حدثت خلافات وصلت لدرجة الاشتباك المسلح بين قوات إمارات الاتحاد وبعضها البعض، مثلما حدث في الاشتباكات بين قوات إماراتي الشارقة والفجيرة عامي 1972 و1974 على خلفية النزاع حول ترسيم الحدود بينهما وتبعية مقاطعة دبا. وكذلك وقعت اشتباكات مماثلة بين إمارتي الفجيرة ورأس الخيمة على خلفية النزاع حول ملكية منطقة مسافي وأجوارها¹⁷. أما الخلاف الحدودي بين دبي والشارقة في عام 1976 فقد رُفِع إلى لجنة تحكيم دولية للفصل فيه.

أما أخطر تحدي عملي واجهه الاتحاد فتمثل في اقتحام حاكم الشارقة المعزول الشيخ صقر بن سلطان القاسمي (عزله بريطانيا مثلما سبق ذكره) في يناير 1972 لقصر أمير الشارقة خالد بن محمد القاسمي، وإجباره إياه على التنازل عن الحكم. وأعقب ذلك وقوع اشتباكات استعان فيها الشيخ سلطان شقيق أمير الشارقة بقوات الاتحاد، وأسفرت الاشتباكات عن مقتل حاكم الشارقة خالد القاسمي وإلقاء القبض على الحاكم السابق صقر، وإحباط محاولته لاستعادة الحكم¹⁸، وعُين الشيخ سلطان بن محمد القاسمي شقيق الحاكم القليل حاكما جديدا للشارقة. وتبين من التحقيقات أن محاولة الانقلاب تلك دعمها شيخ رأس الخيمة صقر بن محمد القاسمي من أجل فصل الشارقة عن الاتحاد بغرض دمجها مع رأس الخيمة في دولة أخرى غير الإمارات. وقد عجل فشل ذلك المخطط بمسارعة رأس الخيمة للانضمام إلى الاتحاد في فبراير 1972.

وكذلك حدثت خلافات متكررة بين حاكمي أبو ظبي ودبي زايد بن سلطان وراشد بن سعيد، نظرا لعمل كل منهما على أن يكون لرأيه ونفوذه تأثيرا كبيرا في الدولة الوليدة. ومن أبرز الخلافات التي وقعت بينهما:

1- الخلاف حول تمديد الدستور المؤقت في عام 1976، حيث رغب الشيخ زايد في اعتماد دستور دائم، وتدعيم الكيان الاتحادي عبر تكوين جيش موحد، وزيادة نسب مساهمة بقية الإمارات في الميزانية الاتحادية، في حين أصر شيخ دبي على تمديد الدستور المؤقت الذي يكفل استقلالية كل إمارة في أغلب شؤونها، وذلك للاحتفاظ بثروات دبي الغنية آنذاك مقارنة بقية إمارات الاتحاد. ومن ثم أعلن الشيخ زايد في أغسطس عام 1976 أنه سيتنحى عن رئاسة الدولة في ديسمبر من نهاية العام مع انتهاء فترة رئاسته، ولكنه

¹⁷- جمال زكريا قاسم، مجلد 5، ص 322.

¹⁸- جمال زكريا قاسم، مجلد 4، ص 331.

عدل عن الاستقالة عقب الوصول لحل وسط يقضي بتمديد الدستور المؤقت، وإجراء تعديلات عليه تعزز من النزعة الاتحادية¹⁹.

2- رفض حكام دبي ورأس الخيمة وأم القيوين في عام 1978 قرار الشيخ زايد بدمج قوة دفاع أبو ظبي البالغ عددها آنذاك 10 آلاف فرد مع قوة دفاع الاتحاد، وما واكب ذلك من تعيين الشيخ زايد لنجله سلطان قائدا عاما للقوات المسلحة، حيث وصف حاكم دبي القرار بأنه انفرادي صدر دون الرجوع لوزير الدفاع آنذاك محمد بن راشد. وانتهت الأزمة بتشكيل مجلس عسكري يرأسه وزير الدفاع نجل حاكم دبي وينوب عنه القائد العام للقوات المسلحة نجل حاكم أبو ظبي.

3- اندلعت حرب بيانات بين دبي وأبو ظبي في عام 1979 عقب إعلان الشيخ زايد أن دبي تعارض دمج مؤسساتها في السلطة الاتحادية، وهو ما رد عليه الشيخ راشد ببيان مضاد. وانتهى الأمر بتعيين الشيخ راشد رئيسا للوزراء. واستقر العرف منذ ذلك الحين على أن يكون حاكم أبو ظبي هو رئيس الإمارات، في حين يشغل حاكم دبي منصب رئيس الوزراء.

وقد تراجعت حدة الخلافات البينية بين حاكمي أبو ظبي ودبي مع اندلاع الثورة الإيرانية في عام 1979، وتبني الخميني لشعار تصدير الثورة للخارج، وما أعقب ذلك من اندلاع حرب الخليج الأولى بين إيران والعراق عام 1980 ثم غزو العراق للكويت عام 1990. فتقاربت إمارات الاتحاد مع بعضها البعض. وأقر أخيرا في عام 1996 الدستور الدائم لدولة الإمارات²⁰.

¹⁹- لمزيد من التفاصيل انظر: جمال زكريا قاسم، مجلد 5، ص (225-227).

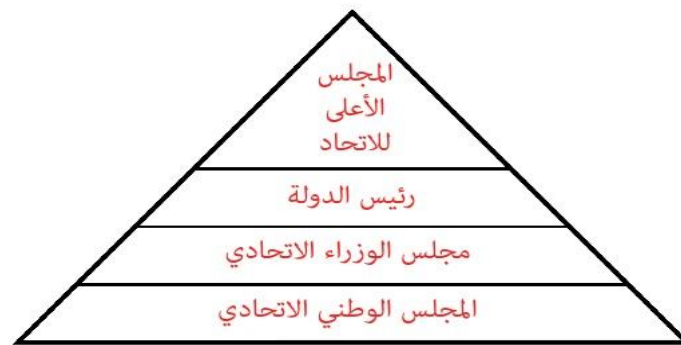
²⁰- الإمارات العربية المتحدة - الكتاب السنوي 2016، ص 10.

ثانياً: هيكل الحكم في الإمارات

تُحكّم الدولة شكلياً بنظام رئاسي، حيث يُختار رئيس الدولة ونائبه من بين حكام الإمارات السبعة أعضاء المجلس الأعلى للاتحاد الذي يعدّ بمثابة السلطة العليا في الدولة. ويختص المجلس الأعلى برسم السياسة الداخلية والخارجية والتصديق على القوانين الاتحادية قبل إصدارها. وتصدر قراراته في المسائل الموضوعية بأغلبية خمسة من أعضائه على أن يكون من بينهم صوتاً أبو ظبي ودبي. بينما في المسائل الإجرائية تصدر القرارات بأغلبية الأصوات. أما رئيس الدولة فهو يرأس المجلس الأعلى ويوقع القوانين والمراسيم الصادرة عنه، ويعين الممثلين الدبلوماسيين لدى الدول الأجنبية. وتتمتع الحكومة الاتحادية بسلطات محددة وفقاً للدستور، بينما تتمتع حكومات الإمارات السبعة كل على حدة بسلطات واسعة، حيث تحتفظ كل إمارة بالسيطرة على نفطها وثرواتها المعدنية وأمنها الداخلي.

وكذلك يوجد مجلس وطني اتحادي استشاري يفترض نظرياً أن يتولى مناقشة مشاريع القوانين والموازنة المحالة إليه من مجلس الوزراء²¹. ولكنه لا يمارس أي أدوار رقابية أو تشريعية. وكان يختار أعضاء المجلس الأربعين بالتعيين من قبل حكام الإمارات السبعة وفق حصة محددة لكل إمارة بواقع: 8 مقاعد لإمارة أبو ظبي، و8 مقاعد لإمارة دبي، و6 مقاعد لإمارة الشارقة، و6 مقاعد لإمارة رأس الخيمة، و4 مقاعد لإمارة عجمان، و4 مقاعد لإمارة الفجيرة، و4 مقاعد لإمارة أم القيوين. ثم صار نصف الأعضاء يُختار عبر انتخابات غير مباشرة منذ عام 2006. حيث يسمح لعدد محدد من المواطنين بالانتخاب.

ويلاحظ أن برامج المرشحين لعضوية المجلس تدور حول توطيق الوظائف، وتمكين الشباب، وتطوير التعليم والصحة، والاستفادة من خبرات المتقاعدين ومساعدتهم، وتحفيز الاستثمار والسياحة دون التطرق للقضايا السياسية.



²¹ لمزيد من التفاصيل عن شكل نظام الحكم بالإمارات واختصاصات مؤسساته انظر: دستور الإمارات الصادر عام 1971 والتعديلات عليه وصولاً إلى عام 2009.

هيكل نظام الحكم في دولة الإمارات

عند تأمل نظام الحكم الإماراتي واقعياً نجد أنه رئاسي شكلاً فقط، بينما لا يرقى واقعياً حتى للملكية الدستورية. فهو نظام ملكي مطلق في جوهره تتركز عبره الثروة والسلطة في يد الأسر الحاكمة والمقربين منها دون السماح بأي مشاركة جادة من المواطنين في اتخاذ القرارات، فضلاً عن تجريم أي معارضة لسياسات الدولة. كما يُحظر في الإمارات تشكيل أحزاب سياسية. بل وينص قانون مكافحة الجرائم الإرهابية الصادر عام 2014 على أن يعاقب بالسجن مدة لا تقل عن عشر سنوات كل من أعلن بإحدى الطرق العلنية عدم ولائه لقيادات الدولة²².

نفوذ محمد بن زايد

اتسمت السياسة الخارجية الإماراتية منذ تأسيس الدولة وصولاً إلى وفاة الشيخ زايد في عام 2004 بالهدوء والحرص على استثمار علاقات الإمارات الدولية لتحقيق مكاسب اقتصادية، والاكتفاء بالتماهي مع ثوابت التوجهات الخليجية - وبالأخص السعودية - تجاه الموضوعات ذات الاهتمام المشترك. وهدفت تلك السياسة إلى الحفاظ على سيادة البلاد واستقلالها المكتسب حديثاً.

ومع وفاة الشيخ زايد، وتولي الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان مقاليد الحكم، اتبعت الإمارات العربية المتحدة تدريجياً سياسة خارجية أكثر عدوانية. ويُعزى هذا جزئياً لظهور نخب حاكمة جديدة ترتبط بالمدرسة الواقعية في السياسة الخارجية والتي تعتبر أن الاقتصاد وميزان القوى يمثلان المبادئ الأساسية للسياسة الخارجية المعاصرة²³.

ومع تدهور صحة رئيس الإمارات الشيخ خليفة بن زايد، أصبح الشخص الأقوى في المشهد الإماراتي هو أخاه غير الشقيق محمد بن زايد ولي عهد أبو ظبي، ونائب القائد الأعلى للقوات المسلحة الإماراتية، ورئيس صندوق "مبادلة" الذي يمثل الأداة الاستثمارية الرئيسية لحكومة أبو ظبي²⁴.

²² - مجلة درع الوطن، الإمارات العربية المتحدة، مديرية التوجيه المعنوي بالقوات المسلحة الإماراتية، العدد 513، أكتوبر 2014، ص 47.

²³ - Will Bartlett, The UAE as an Emerging Actor in the Western Balkans: The Case of Strategic Investment in Serbia, Journal of Arabian Studies, p.95.

²⁴ - خليفة بن زايد هو نجل الشيخة حصة بنت محمد آل نهيان، بينما محمد بن زايد هو نجل الشيخة فاطمة بنت مبارك الكتبي التي تلقب بأُم الإمارات. وقد تزوج الشيخ زايد 8 زوجات أنجب منهن 19 ولداً و11 بنتاً.

ثالثاً: مساحة وسكان و اقتصاد الإمارات، وعوامل هيمنة إمارة أبوظبي

تبلغ مساحة الإمارات 83600 كم² من بينها 71000 كم² يابسة، في حين تشغل المساحة الباقية 200 جزيرة. وتحتل الإمارات بذلك المرتبة الثالثة من حيث المساحة بين دول مجلس التعاون الخليجي بعد السعودية وسلطنة عمان²⁵. وتغطي الصحراء 74% من أراضي الإمارات في حين تشغل الجبال مساحة 2.6%²⁶. أما عدد المقيمين بالإمارات فقد تضاعف خلال السنوات الأخيرة حيث وصل بحلول عام 2017 إلى 9.3 مليون نسمة

العام	2000	2005	2017
عدد السكان	2.8 مليون	4.1 مليون	9.3 مليون

عدد سكان الإمارات بالمليون نسمة²⁷.

حسب تقديرات وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية (يبلغ تعداد المواطنين الإماراتيين مليون نسمة أي قرابة 10% من سكان الإمارات. بينما تبلغ نسبة الهنود ٣٨,٢٪ من سكان الإمارات، والمصريين 10.2% وفقاً لإحصاءات عام 2015. وتشغل الإمارات المركز السابع عالمياً في قائمة أكبر حائزي احتياطات النفط والغاز الطبيعي. وقد بلغ الاحتياطي النقدي في الإمارات خلال عام ٢٠١٧ قرابة ٩٥,٣٧ مليار دولار)²⁸.

تتمتع الإمارات بموقع استراتيجي مهم، حيث تقع على مقربة من مضيق هرمز الذي يمر منه قرابة 18 مليون برميل نفط يومياً، ويمثل شريان الحياة للعديد من الدول، حيث يغطي النفط المنقول عبره 85% من احتياجات اليابان النفطية و70% من احتياجات الهند والصين وكوريا الجنوبية²⁹. وكذلك تعد الإمارات من أهم مراكز الأعمال العالمية، حيث تتخذ 25% من أكبر 500 شركة في العالم من الإمارات مقراً إقليمياً لها³⁰. كما تعد الإمارات بوابة لدول الخليج، حيث تمر عبر موانئها حوالي 61% من البضائع المتجهة إلى دول مجلس التعاون الخليجي.

25- الإمارات العربية المتحدة – الكتاب السنوي 2013، ص6.

26- الإمارات العربية المتحدة – الكتاب السنوي 2016، ص6.

27- أرقام الإمارات عام 2018، ط. 1 (أبو ظبي، الهيئة الاتحادية للتنافسية والإحصاء)، ص3.

28 -The World Fact book, United Arab Emirates, CIA: <https://www.cia.gov/library/publications/the-world-factbook/geos/ae.html>

factbook/geos/ae.html

29- مجلة درع الوطن، العدد 482، مارس 2012، ص54.

30- الإمارات العربية المتحدة – الكتاب السنوي 2016، ص76.

وفي محاولة للحد من الاعتماد على مبيعات النفط، وتوفير مخزون مالي للثروة للأجيال القادمة، سعت الإمارات خلال العقدين الأخيرين إلى توجيه فائض عائداتها النفطية للانخراط في استثمارات أجنبية طويلة الأجل عبر عدد من صناديق الثروة السيادية³¹، والكيانات المملوكة للدولة أو الشركات الخاصة المدعومة من الدولة. وقد بدأ الاستثمار الأجنبي المباشر الخارجي للإمارات في النمو بشكل متسارع منذ عام 2000 ليبلغ إجمالي استثمارات الإمارات في الخارج بحلول عام 2015 قرابة 63 مليار دولار³².

وقد ركزت الإمارات على الاستثمار خارجياً في أربع قطاعات رئيسية، هي: الطيران، والإنشاءات الحضرية، والتكنولوجيا العسكرية، والزراعة. وهي قطاعات تعكس أولويات استراتيجية مختلفة. حيث تعد الاستثمارات الزراعية جزءاً من استراتيجية تهدف لتخفيف المخاطر فيما يتعلق بالأمن الغذائي نظراً لاستيراد الإمارات 85% من إمداداتها الغذائية من الخارج، أما الاستثمارات في قطاعي الطيران والإنشاءات فهي تشكل جزءاً من سياسة استراتيجية للتنوع الاقتصادي تحسباً لاقتصاد ما بعد النفط.

وقد نجحت الإمارات عبر تبنيها استراتيجيات للتنوع الاقتصادي في زيادة مساهمة القطاعات غير النفطية في الاقتصاد الوطني، مثل قطاعات: الصناعات التحويلية، والطيران، والسياحة، والمصارف، والتجارة والعقارات، والخدمات، والطاقة البديلة. وهو ما انعكس على انخفاض نسبة إسهام النفط في إجمالي الدخل القومي من 79% عام 1980 لتصبح 29.5% في عام 2017، مما دعم قدرة الإمارات على امتصاص تذبذب أسعار النفط، والتوسع في حجم الإنفاق العسكري.

عوامل هيمنة إمارة أبوظبي

تعد أبوظبي الإمارة الأكبر من حيث المساحة الجغرافية، حيث تبلغ مساحتها 87% من مساحة الإمارات³³، وهي الأكثر ثراءً، حيث تملك 95% من احتياطي النفط، و94% من احتياطي الغاز بالإمارات، و9% و5% من احتياطي النفط والغاز في العالم على الترتيب. وتنتج معظم إنتاج النفط الإماراتي الذي بلغ 3 مليون برميل يومياً في عام 2019، في حين أن إنتاج إمارة دبي لا يتجاوز 70 ألف برميل يومياً³⁴.

وتملك إمارة أبوظبي (جهاز أبوظبي للاستثمار) الذي تأسس في عام 1976 حيث يُعد حالياً خامس أكبر صندوق استثماري في العالم بعد أن كان أكبر صندوق استثماري في العالم حتى عام 2009، وتقدر أصوله

³¹ للمزيد عن موضوع الصناديق السيادية انظر: شريف شعبان، صناديق الثروة السيادية بين التحديات الغربية والأفاق الخليجية، ط1 (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2009)

³² - Will Bartlett, The UAE as an Emerging Actor in the Western Balkans: The Case of Strategic Investment in Serbia, Journal of Arabian Studies, p.98.

³³ الإمارات العربية المتحدة – الكتاب السنوي 2013، ص7.

³⁴ وصل إنتاج دبي للنفط ذروته في عام 1991 حيث بلغ 410 ألف برميل يومياً، ولكنه انخفض بالتدريج.

بحوالي 773 مليار دولار أمريكي³⁵. ونظرا لأن أبو ظبي تدفع القدر الأكبر من الميزانية الاتحادية، فهذا يتيح لها الهيمنة على القرارات المتعلقة بالسياسة الخارجية الإماراتية.



خريطة توضح مساحة كل إمارة من إمارات الاتحاد

³⁵- مجلة درع الوطن، العدد 549، أكتوبر 2017، ص78. شريف شعبان في دراسته: صناديق الثروة السيادية بين التحديات الغربية والأفاق الخليجية، ط1 (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2009)، ص11.

رابعاً: نشأة الجيش الإماراتي

لم تكن للإمارات المتصالحة قبل اتحادها جيوش خاصة بها طوال النصف الأول من القرن العشرين، وذلك لاعتمادها على الحماية البريطانية منذ عام 1892، وعدم قدرتها قبل اكتشاف الثروة النفطية على تحمل تكاليف تأسيس مؤسسات عسكرية³⁶.

وتعود جذور الجيش الإماراتي إلى قوة (مجندي ساحل عمان) التي تشكلت وفق المرسوم الملكي البريطاني رقم 1 لعام 1951 والخاص بنظام الإمارات المتصالحة³⁷، حيث كانت لندن ترغب في أن ينظر حكام الخليج لهذه القوة على أنها تمثل قوة حماية لهم بدلاً من أن يسعوا لتأسيس جيوش خاصة بهم³⁸. وتمثلت المهمة الأساسية للقوة في الحفاظ على الأمن خارج المدن الكبيرة، وتوفير الحماية للوفود البريطانية الزائرة للخليج، وحماية المنقبين عن النفط³⁹.

وقد تكونت تلك القوة من قائد بريطاني برتبة رائد يدعى هنكن تيرفن و35 جندياً عربياً، ثم تغير اسمها عام 1956 ليصبح (كشافة ساحل عمان) في ظل ازدياد حجمها ليصبح 5 سرايا تضم 150 ضابطاً وجندياً بريطانياً، و500 عسكري عربي تحت قيادة ضابط بريطاني برتبة عقيد⁴⁰.

وبحلول عام 1964، أصبحت القوة تتألف من 1201 عربي (معظمهم من عُمان، والإمارات المتصالحة، واليمن، والأردن) تحت قيادة ثمانية وثلاثين ضابطاً بريطانياً، وخمسة وثمانين من الرتب البريطانية الأخرى، بإجمالي 1324 رجلاً⁴¹. أما تدريب عناصر القوة فكان يجري في القاعدة البريطانية بالشارقة. وتمركز مقرها الرئيسي في البحرين.

لم تكن قوة (كشافة ساحل عمان) تدخل إلى المدن دون موافقة حكام الإمارات. في حين أن المدن الكبيرة مثل دبي وأبو ظبي أنشأت قوات شرطية خاصة بها في عامي 1956 و1957 على التوالي، وجرى توفير الأمن في البلدات الأخرى حتى أواخر الستينات من قبل الحرس الأميري، ورجال القبائل.

³⁶ - Athol Yates, Western Expatriates in the UAE Armed Forces, 1964–2015, Journal of Arabian Studies, (December 2016), pp. 182.

³⁷ - مجلة درع الوطن، العدد 483، إبريل 2012، ص 92.

³⁸ - Athol Yates, p.183.

³⁹ - Athol Yates, p.183.

⁴⁰ - مجلة درع الوطن، العدد 483، إبريل 2012، ص (15-18).

⁴¹ - Lord and Watson, The Royal Corps of Signals: Unit Histories of the Corps (1920–2001), and its Antecedents (2003), p. 375.



صورة لولي عهد أبو ظبي محمد بن زايد رفقة الضابط البريطاني جون ماكميلان أحد قادة قوة ساحل عمان أثناء استضافته في الإمارات في عام 2012

عقب بدء تصدير النفط من أبو ظبي في عام 1962، بدأ العمل على تأسيس مؤسسة عسكرية حقيقية، فقام حاكم أبو ظبي آنذاك الشيخ شخبوط بن سلطان آل نهيان بتشكيل (قوة دفاع أبو ظبي) في عام 1964 من ضباط بريطانيين وأردنيين وجنود إماراتيين. كما دفعت قوة (كشافة ساحل عمان) بضابطين إلى الشيخ شخبوط هما العقيد تاج ويلسون والنقيب تشارلز وينتنير، ليشغلا منصبَي القائد المؤسس لقوة دفاع أبو ظبي ونائب القائد على التوالي⁴².

وتمثلت دوافع الشيخ شخبوط لتشكيل قوة دفاع أبو ظبي في:

- (1) حراسة جسر المقطع الذي كان يربط بين جزيرة أبو ظبي، التي تعد أكبر جزيرة بإمارة أبو ظبي، وبين كتلة اليابس الرئيسية بالإمارة.
- (2) حماية القصر الذي يعيش فيه.
- (3) العمل كحراسة شخصية له بدلاً من الحرس الشرطي المتواجد آنذاك⁴³.

⁴² - Davidson, Abu Dhabi: Oil and Beyond (2009), p. 144.

⁴³ - Letter 1206 on 29 July 1964, Burdett, Records of the Emirates 1961-1965, 1964 (1997), p. 213.

وعقب تولي الشيخ زايد لإمارة أبو ظبي إثر عزله لشقيقه شخبوط في عام 1966 اتفق مع بريطانيا على السماح بإلحاق من يريد الانضمام من عناصر قوة كشافة ساحل عمان إلى قوة دفاع أبو ظبي التي اقتضت مهامها آنذاك على المساهمة في حل النزاعات القبلية والمشاكل الداخلية. وفي عام 1969 أصدر الشيخ زايد قراراً بترقية نجله خليفة إلى رتبة فريق ليقود قوة دفاع أبو ظبي حيث كان يبلغ عمره آنذاك عشرين عاماً فقط⁴⁴.

ومع إعلان بريطانيا في يناير 1968 قرارها بسحب قواتها وحمايتها عن الإمارات المتصالحة بحلول نهاية عام 1971، قرر الشيخ زايد زيادة حجم قوة دفاع أبو ظبي ثلاث مرات، بحيث يصير لديه بحلول عام 1971 قوة تتشكل من لواء قتالي يعمل مع قوات المشاة والمدركات، والمدفعية، والأجنحة البحرية والجوية. وبحلول عام 1971، أصبحت قوة دفاع أبو ظبي تضم حوالي 4000 فرد مقارنة بعدد 500 فرد فقط في قوة دفاع دبي التي تأسست في ذات العام.

تعزو المصادر البريطانية حرص الشيخ زايد على امتلاك أسلحة متطورة وقوة عسكرية كبيرة إلى رغبته في امتلاك جيش يحظى بمهابة من الإمارات المحيطة به أكثر من حرصه على تأسيس جيش يلبي الاحتياجات الأمنية الفعلية لأبو ظبي. وقد كان الشيخ زايد يحرص على استعراض المعدات المتطورة التي تمتلكها قوة دفاع أبو ظبي أمام الجماهير في عرض عسكري سنوي دشنه منذ عام 1967. وقد كتب الجنرال السير جون ويلوبي، مستشار الدفاع البريطاني للإمارات المتصالحة في عام 1969، أن الشيخ زايد دعا حكام الإمارات الأخرى لحضور عرض للقاذفة المقاتلة "هوكر" بهدف التأثير عليهم⁴⁵.

وخلال مشاورات تأسيس الاتحاد التي بدأت في عام 1968، طلب شيوخ الإمارات من بريطانيا المساعدة في إعداد دراسة تمهيدية لتنظيم الدفاع عن الاتحاد، فرشحت لندن مجموعة من الخبراء العسكريين البريطانيين بقيادة الجنرال جون ويلوبي. وتكفلت قطر (نظراً لدخولها في ترتيبات الاتحاد آنذاك) بمصاريف تلك البعثة التي انتهت من عملها في أبريل 1969⁴⁶. وبالتوازي مع ما سبق تشكلت قوة رأس الخيمة المتنقلة في عام 1969، وتأسس الحرس الوطني في الشارقة في عام 1972. وكان جميع القادة المؤسسين لتلك القوات من المغتربين البريطانيين⁴⁷.

44- الإمارات العربية المتحدة، الكتاب السنوي 2016، ص 18.

45 - letter from Bullard (Dubai) to Weir (Bahrain), 8 Apr. 1969 Foreign Office. FCO 8/1245.

46 - للمزيد عن دور بعثة الخبراء البريطانيين والتقارير الذي رفعته انظر: نجم الدين عبد الله حمودي، قيام دولة الإمارات العربية المتحدة: مذكرات ودراسات، ط. 1 (أبو ظبي، دار ابن دسمال، 2004)، ص (523-531).

47 - الضباط المؤسسون هم: الكولونيل ويلسون لقوة دفاع أبو ظبي، واللفتنانت كولونيل ديفيد نيلد لقوة رأس الخيمة المتنقلة، والكابتن كيث ستيل لقوة دفاع دبي، والكولونيل واطسون لقوة دفاع الاتحاد.

ورغم إعلان الاتحاد الإماراتي عام 1971 تعيين ولي عهد دبي آنذاك الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم وزيراً للدفاع، فقد ظلت لكل إمارة قواتها العسكرية المستقلة وفق الدستور المؤقت الذي تضمنت مادته رقم 124 النص على أن (للإمارات الأعضاء حق إنشاء قوات مسلحة محلية قابلة ومجهزة لأن يضمها الجهاز الدفاعي للاتحاد عند الاقتضاء للدفاع ضد أي عدوان خارجي). ولكن صدر بعد ذلك قرار رئاسي في عام 1975 يقضي بتوحيد القوات المسلحة لإمارات الاتحاد، واختصاص السلطة الاتحادية بالمسؤولية عن استيراد الأسلحة و عقود الشراء والتسليح⁴⁸. وفي 6 مايو 1976 صدر قرار من المجلس الأعلى للاتحاد بتوحيد القوات المسلحة تحت قيادة واحدة وعلم واحد، وإنشاء قيادة عامة للقوات المسلحة على أن يكون رئيس الدولة بحكم منصبه هو القائد الأعلى للجيش. وشكلت القوات المسلحة الإماراتية من 3 مناطق عسكرية هي:

- 1- المنطقة الغربية، وتتكون من قوات برية لإمارة أبو ظبي. ويقودها الشيخ سلطان بن زايد.
 - 2- المنطقة المركزية الوسطى، وتتكون من قوات برية لإمارة دبي. ويقودها الشيخ أحمد بن راشد آل مكتوم.
 - 3- المنطقة الشمالية، وتتكون من قوات برية لإمارة رأس الخيمة. ويقودها الشيخ سلطان بن صقر القاسمي.
- كما تشكلت فرقة اليرموك من قوات الاتحاد إلى جانب الحرس الوطني في إمارتي الشارقة وأم القيوين. فضلاً عن القوات الجوية والبحرية، ومراكز التدريب الرئيسية التي تكونت من كلية زايد العسكرية، ومدارس المشاة، والصاعقة، والمدفعية، والمدركات، والتموين والنقل، والصيانة العامة، وغيرها من المدارس العسكرية⁴⁹.

وفي عام 1978 صدر قرار رئاسي بدمج القوات البرية والجوية والبحرية على جميع المستويات، وإلغاء قيادات المناطق العسكرية، وتحويلها إلى ألوية ترتبط مباشرة بالقيادة العامة للقوات المسلحة. وهو ما لم ينفذ بشكل كامل سوى في عام 1996 مع صدور الدستور الدائم للدولة⁵⁰. ورغم ذلك ظلت إمارة دبي حتى سنوات قريبة تحتفظ بقوات عسكرية تشكل من 2 لواء مشاة ميكانيكي حسب تقرير التوازن العسكري الصادر عام 2010 عن (المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية، IISS)⁵¹.

48 - جمال زكريا قاسم، مجلد 5، ص 220، 320.

49 - جمال زكريا قاسم، مجلد 5، ص 225.

50 - يوسف خليفة اليوسف، ص 104.

51 - THE MILITARY BALANCE- THE ANNUAL ASSESSMENT OF GLOBAL MILITARY CAPABILITIES AND DEFENCE ECONOMICS- THE INTERNATIONAL INSTITUTE FOR STRATEGIC STUDIES, 2010- Page (275).

تلك التطورات في تكوين الجيش الإماراتي حدثت خلال حقبة اتسمت فيها قدرات الإمارات بالمحدودية، وهو ما عبر عنه الكاتب فلينيون قائلاً عقب زيارته لأبو ظبي عام 1965 (لم تكن هناك ياردة واحدة من طريق عام ممهد في أنحاء أبو ظبي، وكان مجرى الطائرات عبارة عن مر ضيق من الرمال المسواة، ومكتب الهجرة والجوازات سيارة لاند روفر)⁵². وكذلك عجزت السلطات عن طباعة مجلة عسكرية لقوة دفاع أبو ظبي في عام 1971 لعدم توافر مطابع بالإمارات. واعتمدت بدلاً من ذلك على طباعة المجلة بالكويت ولبنان⁵³. كما أجرى الجيش الإماراتي أول مناورة بالذخيرة الحية في تاريخه بفرابر من عام 1978.

فروع الجيش الإماراتي:

من أبرز التطورات التي واكبت نشأة القوات البرية، والجوية والدفاع الجوي، والبحرية⁵⁴:

1- القوات البرية:

تعود جذورها إلى قوة ساحل عمان التي نشأت عام 1951. وفي عام 1989 صدر قرار بتأسيس القوات البرية الإماراتية الموحدة، حيث تمركزت قيادتها في مدينة زايد العسكرية بأبو ظبي. وضمت تشكيلات من ألوية المشاة، والألوية الميكانيكية، والمدفعية، وهندسة الميدان، والإشارة، ووحدات الدعم الفني والإداري.

2- القوات الجوية والدفاع الجوي:

تعود جذورها إلى جناح الجو في قوة دفاع أبو ظبي، والذي تأسس عام 1968 بقيادة العميد الباكستاني آياز أحمد خان⁵⁵. وكان يضم آنذاك سرب طائرات مقاتلة، وسرب طائرات نقل، وعددا من الطائرات المروحية. بينما كان يتدرب الطيارون في الخارج وبشكل خاص في أكاديمية الطيران العسكرية الباكستانية⁵⁶. وفي يناير 1974 شُكلت قوات الدفاع الجوي، وسُلحت بمدافع مضادة للطيران عيار 20 ملم، وبطارية صواريخ رابير. وفي عام 1987 صدر قرار بدمج القوات الجوية وقوات الدفاع الجوي تحت قيادة واحدة⁵⁷.

3- القوات البحرية:

⁵²- مجلة درع الوطن، العدد 535، أغسطس 2016، ص 84.

⁵³- مجلة درع الوطن، العدد 487، أغسطس 2012، ص 25.

⁵⁴- انظر: الموقع الإلكتروني لوزارة الدفاع الإماراتية: <https://mod.gov.ae/ar>

⁵⁵- مجلة درع الوطن، العدد 522، يوليو 2015، ص 104.

⁵⁶- انظر: مجلة درع الوطن، العدد 508، مايو 2014، ص 106.

⁵⁷- مجلة درع الوطن، العدد 557، يونيو 2018، ص 22.

تعود جذورها إلى جناح البحر التابع لقوة دفاع أبو ظبي، والذي تأسس عام 1967. وتشكل آنذاك من ثلاثة زوارق دورية صغيرة⁵⁸.

تطوير الجيش الإماراتي عقب حرب الخليج الثانية

سلطت حرب الخليج الثانية التي شاركت فيها قوات إماراتية ضمن التحالف الدولي المناهض للعراق الضوء على مزايا التفوق الجوي، والتكنولوجيا المتقدمة المتصلة بشبكة الإنترنت، وتكامل القوات، والتخطيط المشترك، وتوحيد المعدات، وقابلية التشغيل البيئي، والقيادة والسيطرة في الوقت الفعلي. وأكدت الحرب على الحاجة إلى تحديث القوات العسكرية الإماراتية لتركز على الكيف بدلاً من الكم. فقد كانت معظم معدات الجيش الإماراتي قديمة، ويعود بعضها إلى الستينات، كما لوحظ الافتقار إلى التكامل بين أفرع الجيش، وقدم أساليب التدريب، وانخفاض مستوى معرفة القراءة والكتابة بين الضباط والمجندين، وضعف القدرة على التشغيل المتبادل مع القوات الأجنبية، فعلى سبيل المثال؛ في أواخر يوليو 1990، قدمت أميركا مزودات جوية بالوقود من طراز KC-135s لدعم المقاتلات النفاثة الإماراتية من طراز ميراج 2000، إلا أن مسبار الوقود في الطائرة ميراج لم يكن متوافقاً مع مزود الوقود KC-135، فضلاً عن عدم تدريب الطيارين المقاتلين الإماراتيين على التزود بالوقود الجوي⁵⁹.

ولذلك، فبعد الحرب، وقعت الإمارات اتفاقيات تعاون ثنائي مع الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا لتحديث الجيش الإماراتي. وشمل ذلك برنامجاً لإعادة التسلح، وزيادة الأولوية المدرعة والميكانيكية من اثنين إلى أربعة. وفي الفترة ما بين عامي 1991 و1996 أنفقت أبو ظبي 66 مليار دولار أمريكي على امتلاك قدرات دفاعية جديدة⁶⁰. وخلال هذا البرنامج زادت أجور العسكريين بشكل كبير، وسُمح للنساء بالانضمام إلى الجيش، وبُنذل جهد أكبر في التدريب، كما ازدادت التدريبات المشتركة مع القوات الأجنبية لتحسين مستوى القوات الإماراتية. وبحلول عام 2003 أعتمد نهج أنظمة الجيش البريطاني للتدريب تحت إشراف العميد البريطاني أندي بيلار، الذي عمل كمستشار عسكري لرئيس الأركان الإماراتي⁶¹.

وفي عام 2010، تعاقد الجيش الإماراتي مع شركة Knowledge-Point من أجل تحويل القوات البرية الإماراتية إلى قوة قتالية مشتركة على غرار الأولوية القتالية الأمريكية، وذلك بالاعتماد على ضباط أميركيين

⁵⁸ - للمزيد عن تطور البحرية الإماراتية انظر الفصل الذي كتبه Athol Yates بعنوان (بناء البحرية من نقطة الصفر في عقد واحد فقط: جناح البحر في أبو ظبي والبحرية (1966-1976) ضمن كتاب "في تاريخ البحرية في الشرق الأوسط" الذي حرره د. جون دن، جامعة ولاية فالدوستا، ود. دونالد ستوكر، كلية الحرب البحرية الأمريكية.

⁵⁹ - Tucker (ed.), The Encyclopaedia of Middle East Wars: The United States in the Persian Gulf, Afghanistan and Iraq Conflicts 1 (2010) p. 647.

⁶⁰ - Athol Yates, p.192.

⁶¹ - Athol Yates, p.193.

متقاعدین بلغ عددهم 125 ضابطا. واعتمدت منهجية تطوير قدرات الجيش الأمريكي المعروفة باسم DOTMLPF (العقيدة، المنظمة، التدريب، العتاد، تطوير القادة وتعليمهم، الأفراد، والمرافق).

وتتكون القوات المسلحة الإماراتية حاليا من عدة أفرع تشمل القوات البرية، والبحرية، والجوية والدفاع الجوي، وحرس الرئاسة، والطيران المشترك، والدفاع الكيميائي، والإمداد المشترك.

خامسا: مستجدات الجيش الإماراتي بعد الربيع العربي:

1- إنشاء حرس الرئاسة: مع اندلاع ثورات الربيع العربي، وتخوف أبو ظبي من امتداد شرارة الثورات إلى أراضيها، أصدر ولي عهد أبو ظبي ونائب القائد الأعلى للقوات المسلحة محمد بن زايد توجيهها في فبراير 2011 بإنشاء حرس للرئاسة⁶². وهو عبارة عن قوة ضاربة تضم قوات برية وجوية وبحرية. كما تعمل ضمن صفوف الحرس قوة للمهام الخاصة يباط بها مكافحة الإرهاب تدعى قيادة العمليات الخاصة. وقد أُلحق بحرس الرئاسة في يونيو 2012 معهد يضم مدرستين إحداهما للتدريب الأساسي لإعداد الفرد ليصبح مقاتلا، والآخر للتدريب المتقدم لإعطاء الأفراد تدريبات متخصصة حسب توزيعهم على وحدات حرس الرئاسة.

ويؤهل عناصر الحرس الرئاسي وفق مناهج تدريب مشاة البحرية الأميركية. ونُفذت أولى خطوات ذلك عبر إيفاد بعثة من ضباط الحرس الرئاسي إلى مراكز تدريب الفرقة الأولى المارينز بالولايات المتحدة في مارس 2011 بالتنسيق مع القيادة المركزية الأميركية⁶³. وبحلول نهاية عام 2012 أوفدت مجموعة من مدربي المارينز يقدر عددها بثلاثين عنصرا للإشراف على تأهيل قوات الحرس الرئاسي. وقد عُهد بقيادة الحرس إلى الجنرال الاسترالي مايكل سيمون هندمارش الذي تولى سابقا منصب قائد القيادة المشتركة للعمليات الخاصة في الشرق الأوسط بالجيش الأسترالي. وتتسق تولية هندمارش منصب قائد الحرس الرئاسي مع التقليد الإماراتي العسكري الذي يعتمد على المكون الأجنبي المحترف في تأسيس الفروع العسكرية والمؤسسات الجديدة لحين اكتساب الخبرات الوطنية اللازمة، ومن ثم يجري استبدال الأجانب بإماراتيين.

يملك حرس الرئاسة حسب تقرير التوازن العسكري لعام 2018 قرابة 50 دبابة قتال من طراز لوكاير، و290 عربة مشاة مدرعة، وصواريخ كورنيت مضادة للدبابات. ويتكون هيكل الحرس من:

• سرب استطلاع واحد.

• كتيبة واحدة برمائية.

⁶² مجلة درع الوطن، العدد 498، يوليو 2013، ص 93.

⁶³ UAE Presidential Guard Command, [Global Security](http://www.globalsecurity.org), 10 December 2012.

- لواء مشاة ميكانيكي يضم: كتيبة دبابات، و4 كتائب مشاة ميكانيكي، وسرية مضادة للدبابات، وسرية هندسة قتالية، وكتيبة دعم قتالي⁶⁴.



شعار حرس الرئاسة الإماراتي

2- إنشاء كلية الدفاع الوطني:

ضمن جهود النظام الإماراتي لتطوير مستوى كوادره العسكرية والمدنية. صدر في أغسطس من عام 2012 مرسوم اتحادي بتأسيس كلية الدفاع الوطني، بحيث تتبع للقيادة العامة للقوات المسلحة، وافتتحت الكلية رسمياً في ديسمبر 2013. وتهدف الكلية حسب المعلن على موقعها الإلكتروني إلى (إعداد وتأهيل القيادات العسكرية والمدنية، ورفع قدراتهم على تحديد وتقييم تحديات الأمن الوطني والإقليمي والدولي، وفهم أسس ومتطلبات إدارة وتوظيف موارد الدولة من أجل حماية المصالح الوطنية)⁶⁵.

وقد بلغ عدد طلاب أول دفعة 30 طالباً⁶⁶. ونظراً لندرة الخبراء الإماراتيين في الشؤون الاستراتيجية فقد اعتمدت الكلية في هيئة تدريسيها وشؤونها الإدارية على شراكتها مع جامعة الدفاع الوطني الأميركية⁶⁷. وقد تولى منصب أول عميد لكلية الدفاع الوطني الإماراتية جون راندال بالارد، وهو ضابط سابق في سلاح مشاة البحرية الأميركية. واستمر في منصبه حتى عام 2017 حيث حل مكانه توماس دروهان.

⁶⁴ كافة البيانات الخاصة بتشكيل الحرس الرئاسي وتسليحه منقولة من:

-[THE MILITARY BALANCE](#)-, 2018- Page (369)

⁶⁵ الموقع الإلكتروني لكلية الدفاع الوطني بالإمارات: <http://www.ndc.ac.ae/vision-mission-and-objectives>

⁶⁶ مجلة درع الوطن، العدد 502، نوفمبر 2013، ص9.

⁶⁷ مجلة درع الوطن، العدد 498، يوليو 2013، ص (53، 54).



جون راندال بالارد أول عميد لكلية الدفاع الوطني

تعكس خطوة تأسيس كلية الدفاع الوطني رغبة النظام الإماراتي في إعداد نخب محلية تنهض بمسؤوليات الأمن القومي، وإن كان الوضع السياسي السائد في الإمارات لا يسمح بفتح باب النقاشات الحرة حول التهديدات الاستراتيجية وأولوياتها وكيفية مجاهاها انطلاقاً من الصالح العام، حيث يحتل أمن النظام الحاكم ومسايرة سياساته وتوجهاته رأس الأولويات، وهو ما يخالف الأسس التي وضعت بناء عليها المناهج الأميركية التي تقتبس منها الكلية، والتي تعتمد على النقاشات المفتوحة والحرة⁶⁸. وكذلك توضح مضامين المقالات التي تنشرها مجلة الدفاع الوطني السنوية، أو ينشرها خريجو الكلية في مجلة درع الوطن التابعة لمديرية التوجيه المعنوي بالجيش الإماراتي أنها تأخذ بعداً دعائياً يركز على حكمة القائد وبعد نظره وكرمه وسماحته لا على نقاش استراتيجيات الإمارات السياسية بشكل نقدي أو مهني أو مستقل عن الخط السياسي الذي ينتهجه النظام الحاكم.

3- فرض التجنيد الإلزامي:

مع بروز دور الشباب في ثورات الربيع العربي والخوف من تأثر الشباب الإماراتي بتلك الروح الثورية فضلاً عن انخراط الإمارات بشكل متزايد في الصراعات الإقليمية، قام النظام الإماراتي في عام 2014 بتفعيل المادة 43 من دستور الإمارات والتي تنص على أن (الدفاع عن الاتحاد فرض مقدس على كل مواطن، وأداء الخدمة العسكرية شرف للمواطنين ينظمه القانون). ففرض التجنيد الإجباري على الذكور من سن 18 حتى 30 عاماً لمدة عامين للحاصلين على مؤهل أقل من الثانوية، وتسعة أشهر للحاصلين على الثانوية فما فوق، فضلاً عن فتح باب التجنيد غير الإلزامي للإناث، حيث بلغت مدة خدمتهم 9 أشهر.

جرى تمديد مدة الخدمة لأول مرة في عام 2016 لتصبح سنة كاملة للذكور والإناث. ثم في عام 2018 تم تمديد فترة تجنيد حملة المؤهلات للمرة الثانية إلى 16 شهراً، ومن دونهم إلى ثلاث سنوات⁶⁹. كما فُتح باب

⁶⁸- موقع كلية الدفاع الوطني: 11 نوفمبر 2015.

⁶⁹- مجلة درع الوطن، العدد 559، أغسطس 2018، ص 9.8.

التجنيد التطوعي أيضا في مارس من عام 2016 للذكور الذين تتراوح أعمارهم بين 30 و40 سنة⁷⁰، فضلا عن فتح باب التطوع منذ أغسطس 2015 للابن الوحيد، ولأبناء وبنات المواطنين المتزوجات من أجنبي مع إغراء الصنف الأخير باكتساب الجنسية في حال انضمامهم طوعا للخدمة الوطنية.

شملت المؤسسات التي يخدم فيها المجندون: القوات المسلحة، ووزاتي الدفاع والداخلية، وجهاز أمن الدولة، والهيئات والمؤسسات العسكرية ذات الطابع العسكري. وجرت تلك الخطوات في ظل أجواء احتفالية شملت تسليط الضوء على انضمام بنات حكام الإمارات للخدمة الوطنية، مثل حصة بنت محمد بن زايد، وفاطمة بنت عبد الله بن زايد. وهدفت تلك الخطوات إلى غرس هوية وطنية جامعة لدى الشباب الإماراتي فضلا عن ترسيخ الولاء للأسر الحاكمة ضمن نهج إعادة هندسة المجتمع الإماراتي.

4- تعيين وزير دولة لشؤون الدفاع:

تولى الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم منصب وزير الدفاع منذ إعلان تأسيس الدولة عام 1971 حيث كان عمره 22 عاما، ومع تزايد انخراط الإمارات في الصراعات العسكرية، وصعوبة الجمع بين مناصب بن راشد كرئيس للوزراء وحاكم لدبي ووزير للدفاع، استحدثت الحكومة الإماراتية في فبراير من عام 2016 منصب وزير الدولة لشؤون الدفاع. وشغل المنصب الجديد محمد البواردي، وهو حاصل على درجة البكالوريوس في التاريخ والعلوم السياسية من جامعة لويس أند كلارك في الولايات المتحدة الأمريكية، وكان يعمل وكيلا لوزارة الدفاع. وجدير بالذكر أن القائد العسكري الميداني للجيش الإماراتي هو رئيس الأركان.

⁷⁰ مجلة درع الوطن، العدد 531، إبريل 2016، ص 36، 37.

سادسا: نشأة وتطور التعليم العسكري بالإمارات

تتعدد الكليات العسكرية بالإمارات، ويعود تاريخ تأسيسها إلى مرحلة ما بعد إعلان الاتحاد، ومن أبرزها:

1- كلية زايد الثاني العسكرية:

في عام 1972؛ تأسست أول كلية عسكرية في إمارة أبو ظبي تحت اسم "كلية زايد الثاني العسكرية". وأشرف على إدارتها خلال ما يزيد عن عشر سنوات خمسة من ضباط الجيش الأردني⁷¹:

فترة إشرافه	مدير كلية زايد الثاني العسكرية
1975-1972	العميد صالح أبو الهيجاء
1978-1975	المشير عبد الحافظ الكعابنة
1981-1978	الفريق سالم الترك
1983-1981	الفريق عارف فاضل
1985-1983	العميد أحمد عبد الهادي

صُمم النظام الداخلي للكلية وفق نظام أكاديمية ساندهيرست البريطانية الشهيرة، كما اعتمد نهج إرسال بعض المبتعثين سنويا منذ عام 1973 للدراسة بساندهيرست⁷². وبحلول نهاية عام 2012 وصل عدد الإماراتيين الذين تلقوا دراساتهم بساندهيرست 240 طالبا من أبرزهم محمد بن زايد، وأولاد محمد بن راشد: حمدان وماجد ومنصور.

بلغ عدد أول دفعة تخرجت من كلية زايد الثانية 73 فردا⁷³. وقد واجهت الكلية في بداية تأسيسها عقبات تمثلت في قلة عدد الطلاب المؤهلين للالتحاق بها نظراً لندرة الأشخاص المتعلمين في تلك الآونة بالإمارات.

71- مجلة درع الوطن، العدد 482، مارس 2012، ص 7.

72- تأسست أكاديمية ساندهيرست في عام 1812. وتبلغ فترة الدراسة بها سنة واحدة. وفي عام 1973 أوفد أول 5 ضباط إماراتيين للالتحاق بها، وتعد الإمارات أول دولة عربية توفد نساء للدراسة بالأكاديمية. وقد مولت الإمارات بناء مبنى في ساندهيرست باسم الشيخ زايد، وافتُتح في عام 2012 بتكلفة 150 مليون جنيه استرليني. للمزيد انظر: مجلة درع الوطن، العدد 494، مارس 2012، ص 10.

73- مجلة درع الوطن، العدد 482، مارس 2013، ص 84.

ويعزى الاعتماد على ضباط أردنيين والابتعاث إلى الكليات العسكرية البريطانية إلى أن الجيش الأردني ذاته تأسس على يد ضباط بريطانيين، فضلا عن أن بريطانيا كانت تفرض حمايتها على الأردن والإمارات طوال عقود. وهو ما كفل استمرار الحضور البريطاني في الجيش الإماراتي.

2- كلية خليفة بن زايد الجوية:

تأسست أول مدرسة للطيران الجوي ضمن قاعدة الظفرة الجوية في عام 1982. واعتمدت المدرسة في قوامها على مجموعة من الكوادر جرى تدريبهم على الطيران في دورات خارجية ببريطانيا وأميركا. وفي عام 1984 تغير اسمها إلى الكلية الجوية. ثم تغير اسمها في عام 1996 إلى كلية خليفة بن زايد الجوية⁷⁴. كما توسع نطاق المنتسبين للكلية ليشمل خريجات من الإناث فضلا عن عناصر من خارج الإمارات، حيث ضمت الدفعة رقم (48) المتخرجة في نهاية عام 2018 خريجين من لبنان والأردن والبحرين والسعودية⁷⁵.

3- كلية القيادة والأركان المشتركة:

في سبتمبر 1991 صدر مرسوم اتحادي بتأسيس كلية القيادة والأركان المشتركة لتتولى إعداد من يقع عليهم الاختيار من الضباط لشغل وظائف القيادة والأركان في القوات المسلحة. وتختص الكلية بتعليم فن الحرب، وبالأخص الفن العملي.

4- الكلية البحرية:

تأسست الكلية البحرية في عام 1999، وتحول اسمها في عام 2013 إلى كلية راشد بن سعيد آل مكتوم البحرية. واعتمدت الكلية في مناهجها ونظامها الأساسي وبرامجها التدريبية على الاستفادة من خبرات القوات البحرية الباكستانية⁷⁶.

5- مدرسة خولة بنت الأزور:

تُعد أول مدرسة عسكرية للنساء في دول مجلس التعاون الخليجي، وتأسست في أغسطس عام 1990 عقب غزو العراق للكويت بأيام معدودة. وتهدف إلى تأهيل الضابطات وضابطات الصف والمجنندات بالجيش الإماراتي.

74- مجلة درع الوطن، العدد 484، مايو 2012، ص (103، 104).

75- مجلة درع الوطن، العدد 564، يناير 2019، ص 22.

76- مجلة درع الوطن، العدد 483، إبريل 2012، ص 84، 85.

سابعاً: تعداد الجيش الإماراتي، وتشكيله:

شهدت القوات المسلحة الإماراتية منذ نشأتها تطوراً هائلاً من جهة الكم، حيث زاد عددها من بضعة آلاف تنتشر وسطهم الأمية في مطلع سبعينات القرن المنصرم لتصل إلى 63 ألف فرد بحلول عام 2019. وقد تطور تعداد وتوزيع الجيش الإماراتي عبر السنوات وفقاً للجدول التالي⁷⁷:

الفرع	1979	1989	2010	2019
قوات برية	23500	40000	44000	44000
قوات بحرية	900	1500	2500	2500
قوات جوية ودفاع جوي	750	1500	4500	4500
حرس رئاسي	-	-	-	12000
الإجمالي	25150	43000	51000	63000

ويضم الجيش الإماراتي حالياً وفق تقرير التوازن العسكري الصادر عام 2019 عن (المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية، IISS):

* 2 لواء مدرع.

* 2 لواء مشاة ميكانيكي.

* لواء مشاة.

* لواء مدفعية.

* 2 لواء دفاع جوي، و3 ألوية صواريخ دفاع جوي.

⁷⁷- اعتمدت في الأرقام المذكورة بالجدول عن أعوام 1979، 1989 على البيانات الواردة عن الجيش الإماراتي في دراسة:

Anthony H.Cordesman, Military Balance in the Middle East-XIII, (Center of strategic international studies, 28 December 27 1998) page42.

بينما الأرقام الخاصة بعامي 2010، 2018 فنقلنا عن تقرير التوازن العسكري الصادر عن (المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية، IISS) في عامي 2010، 2018.

* 6 أسراب طائرات مقاتلة وقاذفة.

* سرب استطلاع مبكر وسيطرة، و 2 سرب بحث وإنقاذ.

* 3 أسراب نقل.

* سرب نقل مروحي، و 4 أسراب تدريب.

وتلك التشكيلات لا تشمل قوة الطيران المشتركة أو حرس الرئاسة. أما من جهة التسليح فيمتلك الجيش الإماراتي العسكري حسب تقرير التوازن العسكري الصادر عام 2019:

- 435 دبابة قتال رئيسية، و 76 دبابة خفيفة، و 73 عربة استطلاع، و 405 عربة مشاة مدرعة، و 928 حاملة جنود مدرعة، و 53 عربة هندسية مدرعة، و 143 عربة إصلاح مدرعة. بالإضافة إلى 600 قطعة مدفعية متنوعة العيارات، و 6 بطاريات صواريخ أرض أرض طراز سكود قصيرة المدى، و منظومات دفاع صاروخي من طراز باتريوت و ثاد.
- سفينة حربية واحدة، و 10 فرقاطات (كورفيتات)، و 42 زورق دورية سريعة مجهزا بالصواريخ، و 29 سفينة إنزال برمائي، و 2 كاسحة ألغام، و 2 سفينة دعم لوجستي.
- قوات جوية تتكون من 156 طائرة مقاتلة وقاذفة من طرازات متطورة من نوع إف 16 وميراج 2000 فضلا عن 21 مروحية هجومية، بالإضافة إلى عدد غير محدد من الطائرات دون طيار طراز وينج لونج. وغيرها من الطائرات المتنوعة الأغراض. وكذلك تمتلك الإمارات 3 أقمار صناعية للاتصالات، والتصوير، ونقل البيانات.

الاهتمام بتطوير سلاحي الجو والبحرية، و منظومات الدفاع الصاروخي:

اهتمت الإمارات خلال العقد الأخير بتطوير سلاحها الجوي والبحري، و منظومات الدفاع الصاروخي، بالأخص مع تزايد القدرات الصاروخية الإيرانية، و بروز تهديد التنظيمات العابرة للدول مثل تنظيمي القاعدة والدولة الإسلامية، و حرصها على حماية الممرات البحرية الاستراتيجية في بحر العرب والمحيط الهادئ. فبالنسبة لسلاح الجو حازت الإمارات طائرات متطورة مثل طائرة الإنذار المبكر SAAB340 وطائرة النقل العملاقة سي 17، وطائرة التزود بالوقود في الجو Airbus-MRTT-330، وطائرة التدريب المتقدم (PC-21)⁷⁸. كما وردت أميركا في عام 2018 نظام Mode5 للإمارات. وهو نظام عسكري لمراقبة الحركة الجوية يستخدمه الجيش الأميركي وحلفاؤه للتعرف على طائرات ومركبات بعضهم البعض - وهو أحدث نسخة من نظام (IFF)، تمييز

⁷⁸ مجلة درع الوطن، العدد 505، فبراير 2014، ص 13.

العدو من الصديق)- وهذه التقنية يتم تشاركها فقط مع الحلفاء المقربين من الولايات المتحدة مثل أعضاء الناتو، وإسرائيل⁷⁹.

أما بالنسبة للقوات البحرية، فقد تعاقدت الإمارات في عام 2004 مع شركة (أبو ظبي لبناء السفن) من أجل بناء 6 فرقاطات (كورفيتات) يبلغ طول الواحد منها 62 مترا. وقد دخلت أول واحدة منها الخدمة في عام 2011، حيث تعمل في مجال المهام الاعترافية، وأعمال المراقبة، ودوريات خفر السواحل، كما تحوي مهيطة للمروحيات، وتحمل 20 صاروخا مضادا للسفن، ونظاما للدفاع الجوي، ومعدات للحرب الإلكترونية.

وكذلك تعاقدت الإمارات في عام 2009 مع شركة (أبو ظبي لبناء السفن) على بناء 12 سفينة صواريخ من طراز غناطة يبلغ طول الواحد منها 27 مترا. وكذلك تعاقدت في عام 2012 مع شركة فينكانتيري الإيطالية على شراء 3 سفن حربية بقيمة 300 مليون يورو تختص بتنفيذ الدوريات البحرية وعمليات المراقبة، والأنشطة المضادة للغواصات⁸⁰.

كما حرصت الإمارات على امتلاك أحدث منظومات الدفاع الصاروخي، مثل نظام ثاد الذي تعاقدت في ديسمبر عام 2016 على شراء منظومتين منه بمبلغ يقدر ب 5.3 مليار دولار، وهو أول عقد خارج أميركا تعقده شركة لوكهيد مارتن المنتجة لنظام ثاد. وكذلك كانت الإمارات أول دولة شرق أوسطية تتعاقد على شراء منظومة صواريخ باتريوت (PAC-3) التي تعد من أكثر الصواريخ الدفاعية تطورا⁸¹. وقد حصلت الإمارات في 3 مايو 2019 على موافقة من البنتاجون على شراء 453 صاروخ باتريوت من طراز (PAC-3) بتكلفة بلغت 2.728 مليار دولار⁸².

ومع اعتماد الإمارات لمفهوم العمل العسكري الشبكي المركزي، والذي يقوم على جمع المعلومات وتوظيفها في خدمة متطلبات الجيوش. فقد سعت لامتلاك أدوات تساعد على نقل المعلومات والبيانات والصور، ورسم الخرائط، وربط وحدات الجيش ببعضها عبر وسائل اتصالات أكثر أمنا. فأطلقت 3 أقمار صناعية بالتعاون مع شركات فضائية أوروبية، الأولى أطلق في عام 2011 من فرنسا، والثاني في عام 2012 من كازاخستان. ثم في عام 2018 أطلق القمر الصناعي (خليفة سات) من اليابان. والذي تقول الإمارات أنه صنع

⁷⁹ - INTELLIGENCE ON LINE , N817,7 November 2018, Page 1.

⁸⁰ - مجلة درع الوطن، العدد 483، إبريل 2012، ص36.

⁸¹ - لقاء مع ريتشارد إدوارد نائب رئيس شركة لوكهيد مارتن، مجلة درع الوطن، العدد 499، أغسطس 2013، ص23.

⁸² - UAE- Patriot Missile System and Related Support Equipment Defense Security Cooperation Agency, Transmittal NO. 19-37, 3 May,2019.

بالكامل على يد كوادراتية إماراتية⁸³. في حين تحطم القمر الصناعي الرابع (عين الصقر) المخصص لأغراض عسكرية ومدنية أثناء إطلاقه من قاعدة غويانا الفرنسية في يوليو 2019.

ثامنا: الإنفاق العسكري الإماراتي:

1- ما المقصود بالإنفاق العسكري؟

قبل الشروع في الحديث عن الإنفاق العسكري الإماراتي، لابد من الإشارة إلى الجدول المشار عموماً حول أساليب حساب الإنفاق العسكري، والذي يؤدي إلى اختلاف تقييم حجم الإنفاق من جهة إلى أخرى. فرغم أن الأمين العام للأمم المتحدة يدعو جميع الدول الأعضاء بالجمعية كل عام للتبليغ بحلول 30 أبريل عن نفقاتها العسكرية في آخر سنة مالية تتوافر عنها بيانات من أجل تضمينها في تقرير الأمم المتحدة السنوي بشأن الإنفاق العسكري، والذي يشرف عليه مكتب الأمم المتحدة لنزع السلاح (UNODA)⁸⁴. إلا أن كافة الدول الخليجية لا تقدم تلك البيانات، حيث تعتبرها من قضايا الأمن القومي. ومن ثم لا يتاح سوى الاعتماد على تقديرات الإنفاق العسكري التي تصدرها المراكز البحثية المتخصصة، مثل تقارير التوازن العسكري السنوية الصادرة عن المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية (IISS)، والكتاب السنوي الخاص بالسلاح ونزع السلاح والأمن الدولي الصادر عن معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام (سيبري SIPRI).

ولإعطاء صورة تقريبية عن مفهوم الإنفاق العسكري نتناول التعريف المعتمد للإنفاق العسكري لدى معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام، والذي ينص على أن الإنفاق العسكري يشمل الإنفاق على التالي:

- مخصصات ومدفوعات أفراد القوات المسلحة.

- مخصصات المدنيين الذين يعملون في مؤسسات عسكرية.

- نفقات العمليات العسكرية والصيانة.

- نفقات شراء السلاح والمعدات العسكرية والذخائر.

- نفقات أعمال البحث والتطوير.

- نفقات الإنشاءات العسكرية أو تلك التي تخدم الأغراض العسكرية.

83- مجلة درع الوطن، العدد 562، نوفمبر 2018، ص 6.

84- لمزيد من التفاصيل انظر: التسليح ونزع السلاح والأمن الدولي، الكتاب السنوي لعام 2014 الصادر عن معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي، ترجمة مركز دراسات الوحدة العربية، ص 268، ص 271.

- معاشات التقاعد والضمان الاجتماعي لأفراد القوات المسلحة المتقاعدين.

- المعونات العسكرية.

- الدفاع المدني.

- نفقات القوات شبه العسكرية المدربة لتنفيذ عمليات عسكرية.

- الأوجه العسكرية للأنشطة المشتركة بين القطاعين العسكري والمدني مثل بحوث وعمليات الفضاء، والبحوث والتجارب الطبية التي لها استخدامات عسكرية، والصناعات التي تخدم كلا القطاعين⁸⁵.

تطورات الإنفاق العسكري الإماراتي:

اعتمدت أبو ظبي في عملية تأسيس وتحديث الجيش الإماراتي خلال أول عشرين سنة من عمر الدولة على عقد صفقات دفاعية متنوعة مع شركات دفاعية من أميركا والمملكة المتحدة وفرنسا وألمانيا وإيطاليا وروسيا وأميركا⁸⁶. حيث جاءت الشركات الفرنسية في الصدارة تليها الشركات البريطانية قبل أن تزاخمها الشركات الأمريكية على الصدارة منذ عام 1987.

الدولة	أميركا	بريطانيا	ألمانيا	فرنسا	روسيا	الصين
1977-1973	4	30	0	220	0	0
1982-1978	20	60	110	380	0	0
1986-1982	90	210	0	0	0	0
1991-1987	450	5	90	1400	20	20
1994-1992	360	0	0	110	260	0

⁸⁵ - عبدالرازق الفارس، السلاح والخبز: الإنفاق العسكري في الوطن العربي (1970-1990)، ط.1، (مركز دراسات الوحدة العربية، 1993)، ص (65، 66).

⁸⁶ - Anthony H.Cordesman, Military Balance in the Middle East-XIII, (Center of strategic international studies, 28 December 1998) page 27.

جدول يوضح تكلفة الأسلحة المسلمة - لا المتعاقد عليها- إلى الإمارات من الدول الأجنبية بالمليون دولار خلال الفترة من (1973 إلى

1994)⁸⁷

تزايد الإنفاق العسكري الإماراتي عقب حرب الخليج الثانية مع تبني الإمارات لسياسات تحديث وتطوير قواتها المسلحة عقب ما كشفته الحرب من قصور في تكوين وأداء الجيش الإماراتي، فوصل الإنفاق العسكري الإماراتي في عام 1995 قرابة 2 مليار دولار كما بلغت النفقات العسكرية خلال الفترة الممتدة من عام 1993 إلى 1996 نسبة 48% من إجمالي الإنفاق الحكومي الاتحادي⁸⁸. وكذلك، تضاعفت طلبات الأسلحة الإماراتية الجديدة خلال الفترة 1991-1994 بمقدار خمسة أضعاف عن مثيلها خلال الفترة 1987-1990 وفقاً للباحث الأميركي أنتوني كوردسمان.

وصل الإنفاق العسكري في عام 2010 قبيل ثورات الربيع العربي لتبلغ 17.5 مليار دولار حسب تقديرات معهد سيبيري. وفي عام 2017 وصل الإنفاق العسكري الإماراتي إلى 30 مليار دولار وفقاً لتقديرات المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية بلندن.

النسبة من الإنتاج المحلي	الإنفاق العسكري	العام
8.3%	11348	2000
5.6%	10892	2001
4.9%	9973	2002
4.7%	10328	2003
4.6%	11488	2004
3.7%	10480	2005
3.2%	1044	2006
3.3%	11056	2007
3.7%	13467	2008

⁸⁷ -- Anthony H. Cordesman, p35.

⁸⁸ -Anthony H. Cordesman, , p 27.

5.5%	15856	2009
6%	19855	2010
5.5%	21600	2011
5.1%	21282	2012
6%	26070	2013

الإنفاق العسكري الإماراتي حسب قاعدة بيانات معهد سيبييري بالمليون دولار⁸⁹

مصادر التسليح الأجنبية للجيش الإماراتي

تأتي أميركا وفرنسا وتركيا على رأس الدول التي استورد منها الجيش الإماراتي أسلحته خلال السنوات الأربعة الأخيرة، حيث استورد 64% من أسلحته من أميركا، و10% من فرنسا، و7.8% من تركيا. وخلال الفترة من 2014 إلى 2018 احتلت الإمارات المركز السابع عالمياً ضمن قائمة أكثر الدول استيراداً للأسلحة وفق التقرير السنوي لتجارة الأسلحة العالمية الصادر عن معهد سيبييري في مارس 2019⁹⁰، وكذلك وفقاً لنفس التقرير فقد شغلت الإمارات:

- المركز الأول في قائمة الدول المستوردة للأسلحة من تركيا حيث استوردت 30% من الأسلحة التي صدرتها أنقرة خلال الفترة من 2014 إلى 2018.

- المركز الثاني في قائمة الدول المستوردة للأسلحة من السويد وجنوب أفريقيا، حيث استوردت 14%، و21% من الأسلحة التي صدرتها ستوكهولم وبريتوريا على التوالي.

- المركز الثالث في قائمة الدول المستوردة للأسلحة من أميركا وكندا حيث استوردت 6.7%، و7.6% من الأسلحة التي صدرتها تلك البلدان على التوالي.

2- Data for all countries from (1988-2018) as a share of GDB and in constant (2017) USD, SIPRI, 2019.

90 -Trends in international arms transfers , 2018, SIPRI Fact Sheet, March 2019, page 7

تاسعا: الصناعات الدفاعية الإماراتية

في سياق سعى النظام الإماراتي لتنويع مصادر الدخل القومي لتقليل من الاعتماد على النفط، وتوطين الصناعات الدقيقة والمتطورة بما يساهم في ضخ مزيد من الاستثمارات الأجنبية، وخفض نفقات الاستيراد من الخارج، وتوسيع مساحة استقلالية القرار السياسي عبر الحد من الاعتماد على الدول الأجنبية في استيراد الأسلحة، والعمل كذلك على اكتساب أدوات للتأثير الإقليمي والدولي عبر عقد صفقات لتصدير الأسلحة، وتقديم الدعم العسكري لأطراف خارجية، فقد عملت الإمارات على تأسيس بنية تحتية للصناعات العسكرية عبر عقد شراكات مع شركات جنوب أفريقية وأمريكية وتركية وكورية جنوبية وإيطالية.

وبحلول عام 2018 احتلت الإمارات المركز الثامن عشر ضمن قائمة مصدري الأسلحة عالميا بنسبة 0.3% من الإنتاج العالمي وفق التقرير السنوي لتجارة الأسلحة العالمية الصادر عن معهد سيبري في مارس 2019⁹¹، حيث جاءت مصر في صدارة مستوردي الأسلحة الإماراتية بنسبة 41% من الصادرات الإماراتية، والأردن بنسبة 10%، واليمن بنسبة 7.6%.

ولتحقيق ما سبق، فقد استثمرت الإمارات أموالا ضخمة في تأسيس صناديق استثمارية، مثل مجلس التوازن الاقتصادي الإماراتي الذي تأسس في عام 1992، ويدخل في شراكات صناعية واستثمارات استراتيجية بالعديد من القطاعات الاقتصادية، وفي مقدمتها قطاع التصنيع الدفاعي وتكنولوجيا التصنيع، حيث أسس المجلس 90 شركة وكيانا استثماريا من بينها 40 شركة تعمل في قطاع الصناعات الدفاعية بمفرده⁹². وقد بلغت قيمة أصوله في عام 2018 ما يعادل 148 مليار دولار. كما يمتلك المجلس شركات دفاعية خارج الإمارات، مثل شركة ميركل الألمانية المتخصصة في صناعة بنادق الصيد⁹³.

بحلول عام 2013، بلغ عدد شركات الصناعات الدفاعية في الإمارات قرابة 200 شركة⁹⁴. كما تأسس لاحقا مجلس الإمارات للشركات الدفاعية، والذي يضم نحو 63 شركة محلية، فضلا عن ممثلي مكاتب شركات الأسلحة الأجنبية بغرض التنسيق بين أنشطتها لتحقيق هدف شراء 40% من مشتريات القوات المسلحة الإماراتية عبر الشركات الوطنية. ومن أبرز الشركات الإماراتية العاملة في مجال الصناعات الدفاعية:

91 - Trends in international arms transfers , 2018, SIPRI Fact Sheet, March 2019, page 2.

92- مجلة درع الوطن، العدد 556، مايو 2018، ص 56.

93- مجلة درع الوطن، العدد 488، سبتمبر 2012، ص 36.

94- مجلة درع الوطن، العدد 493، فبراير 2013، ص 86.

أولا- شركة توازن القابضة:

هي شركة تأسست في عام 2007، ويملكها بالكامل مجلس التوازن الاقتصادي. ومن بين الشركات الدفاعية التابعة لشركة توازن القابضة:

- شركة أبوظبي لاستثمارات الأنظمة الذاتية: هي شركة تأسست في عام 2007، وتعمل في مجال تصنيع الطائرات دون طيار، والمناطق الهوائية التي تستخدم لأغراض تجارية وعسكرية، وتصنيع وصيانة الأنظمة الخاصة بالاستشعار والملاحة، وأنظمة جمع المعلومات والمراقبة والاستطلاع.
- توازن ديناميكس: هي شركة تأسست في عام 2012 بالشراكة بين شركة توازن القابضة بنسبة 51% وشركة دينيل الجنوب أفريقية بنسبة 49%. وتعمل على تصميم وتصنيع وتجميع وصيانة أنظمة التوجيه للذخائر الدقيقة المحمولة جوا. ومن أبرز منتجاتها نظام الطارق، وهو نظام توجيه قنابل يستخدم مع ذخائر جوية يصل وزنها إلى 500 كجم. وقد تعاقد الجيش الإماراتي على طلبية من نظام الطارق في عام 2013 بقيمة بلغت 500 مليون دولار⁹⁵.
- نمر للسيارات: هي شركة تنتج 16 نوعا من الآليات العسكرية تُستخدم في العديد من المهام من قبيل حروب المدن، والاستطلاع، ومراقبة الحدود، والدعم اللوجستي، ومكافحة الشغب. وتُصنع بعض منتجات نمر - مثل العربة المدرعة نمر 35 - بالتعاون مع شركة دينيل الجنوب أفريقية للآليات. وقد دُشنت أول آلية عسكرية من طراز نمر مصنعة بالكامل في الإمارات خلال معرض أبو ظبي الدولي للدفاع (آيدكس) عام 2011. ومدت شركة نمر تواجدها إلى الجزائر في عام 2012 عبر عقدها اتفاقية لتأسيس شركة مشتركة لإنتاج الآليات مع مجموعة (GPIM) التابعة لوزارة الدفاع الجزائرية⁹⁶. وقد تعاقد الجيش الإماراتي في عام 2013 على شراء آليات نمر بمبلغ يناهز 900 مليون دولار.
- توازن للصناعات الدقيقة: هي شركة تعمل على توفير المكونات اللازمة للصناعات المرتبطة بالنفط والغاز، والطيران، والصناعات الدفاعية. وذلك عبر عمليات تشكيل واختبار المعادن، والمعالجة السطحية، والقولبة بحقن البلاستيك.
- كراكال العالمية: تأسست الشركة رسميا عام 2007، وتُعد أول شركة لتصنيع الأسلحة الخفيفة في منطقة مجلس التعاون الخليجي⁹⁷، وامتد نشاطها إلى أميركا في عام 2012 عبر تأسيسها فرعا تابعا لها باسم كراكال USA. كما تعاقدت مع الحرس الوطني البحريني في عام 2012 لإمداده بأسلحة

⁹⁵- مجلة درع الوطن، العدد 503، ديسمبر 2013، ص 9.

⁹⁶- مجلة درع الوطن، العدد 489، أكتوبر 2012، ص 31.

⁹⁷- مجلة درع الوطن، العدد 483، إبريل 2012، ص 42.

خفيفة⁹⁸. وقد بلغ معدل إنتاجها في عام 2012 قرابة 40 ألف مسدس سنويا. كما أعتد مسدس كراكال كسلاح شخصي لضباط الجيش ووزارة الداخلية الإماراتية. وكذلك اعتمده وزارة الداخلية البحرينية ضمن تسليح عناصرها⁹⁹. كما تعاقد الجيش الإماراتي في عام 20015 على شراء 80 ألف بندقية هجومية من إنتاج كراكال.

- كراكال للذخائر الخفيفة: هي شركة تأسست في عام 1994، وكانت تعرف سابقا باسم أدكوم. وتنتج وتجمع تشكيلة متنوعة من الذخائر ذات العيارات المختلفة والقابلة للاستخدام في القطاعات العسكرية ومسابقات الرماية. وتراوح حجم إنتاجها السنوي في عام 2012 من 80 إلى 90 مليون طلقة متنوعة، فضلا عن تجميع ما يتراوح من 8 إلى 9 مليون طلقة آخرين¹⁰⁰.
- مدينة توازن للسلامة والأمن وإدارة الكوارث (جاهزية): شركة توفر خدمات التدريب الفني والمهني والتخصصي المشترك للجهات العاملة في مجالات السلامة والأمن والجاهزية وإدارة الأزمات والكوارث.
- بركان لأنظمة الذخائر: تأسست في عام 2007، وهي مشروع مشترك بين توازن القابضة ومؤسسة الجابر التجارية وشركة راينميثال الألمانية¹⁰¹، وتعمل في تصنيع وتجميع وفحص ذخائر متنوعة مثل ذخائر المشاة والمدفعية وقنابل الطائرات. بالإضافة إلى عملها في مجال التخلص من الذخائر منتهية الصلاحية.
- المتقدمة بايروتكنيكس: تأسست في عام 2016 م، وتعمل في مجال إنتاج الذخائر غير المميته التي تستخدم في شل حركة الأشخاص، ومكافحة الشغب، بالإضافة إلى قنابل الصوت، وطلقات الإشارة، وقنابل الدخان.
- توازن للأنظمة الدفاعية المتقدمة: هي شركة تأسست عقب إعادة هيكلة شركة "زار كانون" الروسية. وتعمل في مجال تصميم أسلحة الدقة العالية، مثل بنادق القناصة.
- أكاديمية ريدان: هي مؤسسة تعليمية تأسست بموجب مرسوم رئاسي صدر عام 2013، وافتتحت في سبتمبر 2017. وتقدم برامج معتمدة من جهات أمريكية وبريطانية في مجالات: الإدارة المتكاملة للطوارئ، ومسرح الجريمة، والتحليل الاستخباراتي، والأمن الوطني، وإدارة مراكز الشرطة الشاملة.

98- مجلة درع الوطن، العدد 483، إبريل 2012، ص 24.

99- مجلة درع الوطن، العدد 493، فبراير 2013، ص 84.

100- مجلة درع الوطن، العدد 487، أغسطس 2012، ص 52.

101- مجلة درع الوطن، العدد 493، فبراير 2013، ص 83.

ويرأس مجلس أمنائها الجنرال الأسترالي مايكل سيمون هندمارش رئيس حرس الرئاسة الإماراتي¹⁰².
ويبلغ عدد المحاضرين الأجانب بربدان 20 شخصا من إجمالي 31 محاضرا دائما¹⁰³.



محمد بن زايد والجنرال هندمارش قائد حرس الرئاسة أثناء افتتاح أكاديمية ريدان

- **رماية العالمية:** تأسست في عام 2009 م، وتعمل في تصميم وإدارة المنتجات والحلول المتكاملة لأندية ومضامير الرماية.
- **الحصن للتدريب:** تأسست في عام 2016، وتعمل في إنتاج الستر الواقية للأفراد من الرصاص، وبناء أبراج مدرعة للآليات.
- **الجسور:** تأسست في عام 2017 بالشراكة بين شركة توازن الإماراتية، وشركة أوتوكار التركية. وتنتج عربات مدرعة من أبرزها عربة قتالية مدرعة برمائية ثمانية الدفع تدعى (ربدان)¹⁰⁴.
- **مجمع توازن الصناعي:** يتبع لشركة توازن القابضة، وهو مجمع ضخيم يقع على الطريق الواصل بين إمارة دبي ودبي يُسمى بمجمع توازن الصناعي، ويضم بنية تحتية متطورة مصممة لاستيعاب شركات الصناعات الدفاعية المحلية، واستقطاب الشركات الدفاعية العالمية التي تسعى لإقامة فروع بالشرق الأوسط. ويقدم المجمع العديد من التسهيلات من قبيل تيسير إصدار التراخيص، وضمان التحويل الكامل لرؤوس الأموال، وإمكانية الوصول إلى أسواق مجلس التعاون الخليجي والشرق الأوسط وشمال أفريقيا دون أي رسوم جمركية بفضل اتفاقيات التجارة الحرة التي وقعتها الإمارات، فضلا عن انعدام الضرائب على استيراد المعدات والآلات والمواد الخام المخصصة لعمليات الإنتاج. وتشمل مجالات العمل بالمجمع:

102- مجلة درع الوطن، العدد 549، أكتوبر 2017، ص 10.

103- وفقا لحصر عدد المحاضرين الأجانب المنشورة بياناتهم على موقع الأكاديمية.

104- مجلة درع الوطن، العدد 565، فبراير 2019، ص 92.

- التصنيع الدفاعي.
- صناعات المعادن الأساسية.
- الصناعات الدقيقة.
- صناعات الطيران.
- الصناعات المساندة لقطاع النفط والغاز.

ثانياً: شركة مبادلة للاستثمار:

هي شركة ضخمة مملوكة لحكومة أبو ظبي، وتبلغ محافظتها الاستثمارية ما يزيد عن 225 مليار دولار أميركي. وتملك استثمارات متنوعة في أكثر من 50 دولة تشمل مجالات صناعة الطيران، والاستثمارات الزراعية، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وأشباه المواصلات، والمعادن والتعدين، والتكنولوجيا الصيدلانية والطبية، والطاقة المتجددة والمرافق، والتكرير، والبتروكيماويات، والعقارات والبنية التحتية، والصناعات الدفاعية.

وقد تأسست مبادلة للاستثمار في عام 2007 عبر دمج شركة الاستثمارات البترولية الدولية (أبيبيك) التي أسسها الشيخ زايد عام 1984 بهدف توظيف عائدات النفط في إنشاء منشآت ومرافق حيوية للبنية التحتية مع شركة مبادلة للتنمية التي تأسست عام 2002، والتي تملك عدداً من الشركات العاملة في الصناعات الدفاعية مثل:

- شركة الطيف للخدمات الفنية، التي تأسست في عام 2006، وتشرف منذ عام 2008 على الخدمات الفنية بسلاح الصيانة بالجيش الإماراتي¹⁰⁵.
- مبادلة لصناعة الطيران، وهي شركة تعمل في صناعة مكونات الطائرات، حيث تصنع مجموعة أضلاع الذيل لطائرات بوينج 777¹⁰⁶.

تمتلك "مبادلة للاستثمار" حصة 40% من شركة أبو ظبي لبناء السفن التي تأسست في عام 1996، وتقدم خدمات الصيانة والإصلاح والعمرّة للسفن العسكرية والتجارية والمنصات البحرية في الخليج العربي. ويشكل العمل في صناعة السفن الحربية 80% من إجمالي أعمالها¹⁰⁷. وتنتج تشكيلة متنوعة من السفن بدءاً من سفن الإنزال بطول 15 متراً إلى سفن نقل الركاب بطول 50 متراً. وقد نجحت في تصنيع 6 فرقاطات حربية

105- مجلة درع الوطن، العدد 490، نوفمبر 2012، ص 9.

106- مجلة درع الوطن، العدد 484، مايو 2012، ص 34.

107- مجلة درع الوطن، العدد 493، فبراير 2013، ص 81.

من طراز "بينونة" لصالح القوات البحرية الإماراتية في صفقة بلغت قيمتها 800 مليون يورو¹⁰⁸. وفي عام 2017، سلمت الشركة زورقي إنزال لوزارة الدفاع الكويتية ضمن طلبية لشراء ثماني زوارق بحرية¹⁰⁹.

ثالثاً: شركة الإمارات للصناعات العسكرية (EDIC)

في 2 ديسمبر 2014 خلال الاحتفال بذكرى اليوم الوطني لتأسيس دولة الإمارات، أُعلن عن دمج 11 شركة محلية تعمل في مجال الصناعات الدفاعية والخدمات العسكرية تعود ملكيتها إلى شركة مبادلة للاستثمار، وتوازن القابضة، ومجموعة الإمارات المتقدمة للاستثمارات. وأصبح اسم الشركة الوليدة "شركة الإمارات للصناعات العسكرية (EDIC)"، وتولى منصب المدير التنفيذي لها لوك فينيرون الرئيس التنفيذي السابق لتاليس إحدى أكبر الشركات الأوروبية العاملة في مجال الإلكترونيات الدفاعية¹¹⁰. بحلول عام 2018 وصل عدد شركات إيديك إلى 16 شركة. ويتركز عملها على إنتاج الأسلحة المتطورة تقنياً مثل الطائرات دون طيار، والمركبات البرية غير المأهولة، والعربات المدرعة، والقذائف الذكية.

ومن أبرز الشركات التابعة لإيديك: أبو ظبي الاستثمارية للأنظمة الذاتية (أداسي)، وأبو ظبي لبناء السفن، وبارج ديناميكس (توازن ديناميكس سابقاً)، وإيديك للصناعات الدقيقة، وبركان للأنظمة الذخائر، وإيديك للصيانة البرية، وإيديك كراكال العالمية، ونمر للسيارات التي ارتفع معدل إنتاجها من الآليات شهرياً من آيتين فقط في عام 2014 ليصبح 80 آلية في عام 2016¹¹¹. ثم وصلت قدرتها الإنتاجية في عام 2017 إلى 5 آليات يومياً¹¹².

وتملك شركة إيديك كذلك:

- المركز العسكري المتقدم للصيانة والإصلاح والعمرة (أمروك): يقوم بأعمال الصيانة والإصلاح والعمرة للمعدات والمكونات الداخلة في أنظمة الدفاع.
- إيديك بيانات: تعمل في مجال توفير خدمات المسح الجوي والبحري والطبوغرافي وإدارة البيانات الجغرافية المكانية ورسم الخرائط. وتعود جذور الشركة إلى شركة (بيانات للخدمات المساحية) التابعة لشركة مبادلة، والتي تعود أصولها إلى هيئة المساحة العسكرية التابعة للقوات المسلحة

108- مجلة درع الوطن، العدد 482، مارس 2012، ص 10.

109- مجلة درع الوطن، العدد 556، مايو 2018، ص 60.

110- [رويترز](#) 2 ديسمبر 2014.

111- مجلة درع الوطن، العدد 534، يوليو 2016، ص 54.

112- مجلة درع الوطن، العدد 541، فبراير 2017، ص 90.

بعد تحويلها إلى شركة خدمية تجارية متخصصة لا تقتصر خدماتها على القطاعات الدفاعية والأمنية وإنما تمتد إلى قطاعات النفط والغاز والبيئة والنقل وغيرها¹¹³.

➤ تاليس للحلول المتقدمة: هي شركة مشتركة بين إيديك، وشركتي تاليس للاتصالات، وتاليس الدولية. وتعمل في مجال تطوير النظم والبرمجيات والحلول للتقنيات المتعلقة بأنظمة الاتصالات والرادار.

¹¹³- للمزيد انظر: مجلة درع الوطن، العدد 482، مارس 2012، ص 42.

عاشرا: هل يوجد تصنيع عسكري محلي في الإمارات؟

بدأت أولى ثمرات الإنتاج العسكري الإماراتي المحلي بالإعلان في عام 2011 عن إنتاج أول عربة مدرعة محلية الصنع من طراز نمر، ثم في عام 2013 أعلنت شركة (أدكوم) الإماراتية عن نجاح اختبارات أول طائرة دون طيار محلية الصنع تدعى (يهون - اتحاد 40) التي أعلن عن تدشينها في عام 2011 في الذكرى الأربعين لتأسيس الإمارات، وهي طائرة تحمل 10 صواريخ جو أرض¹¹⁴. ثم دشنت شركة (الصير البحرية) في عام 2013 قوارب مراقبة سريعة غير مأهولة يُتحكم فيها عن بعد بحيث يمكنها العمل على تنظيم حركة الملاحة البحرية، وتأمين الناقلات، ومسح الموانئ، وجمع البيانات البحرية المصورة¹¹⁵.

وفي عام 2019 أعلنت الإمارات تطوير منظومة التسليح في مروحية البلاك هوك لتصبح مروحية هجومية قتالية يمكنها حمل صواريخ موجهة بالليزر، وذلك بواسطة جهود المركز العسكري المتقدم للصيانة والإصلاح والعمرة (أمروك) بالتعاون مع شركة لوكهيد مارتن. وكذلك أعلنت شركة كاليدياس الإماراتية في عام 2019 عن تصنيعها لأول طائرة مقاتلة خفيفة محلية الصنع تحت اسم (بدر 250) يمكنها العمل في مهام الدعم الجوي القريب ومكافحة الإرهاب، والمراقبة والاستطلاع والاستخبارات.

تلك الإعلانات المتكررة عن تصنيع أسلحة إماراتية محليا يشكك في دقتها عدد من الباحثين الغربيين، حيث يذهب ستانلي لوكمان إلى أن الشركات الإماراتية تعتمد على الاستحواذ على مخططات الأسلحة الأجنبية أو منصات الأسلحة الموجودة ثم تعلن عنها بأسماء جديدة باعتبارها صناعة محلية مثلما هو الحال مع ذخائر نظام الطارق الذي تصنعه شركة توازن ديناميكس، حيث إنه مثل لنظام ذخائر "أومباني" دقيقة التوجيه الذي تصنعه شركة دينيل الجنوب أفريقية. وكذلك تماثل سيارات "عقرب" و"نمر 35" التي تنتجها شركة نمر الأليتين الجنوب أفريقيتين: المركبة المدرعة "آر جي-31" والمركبة المضادة للألغام "آر جي-35".

¹¹⁴ -مجلة درع الوطن، العدد 495، إبريل 2013، ص 38.

¹¹⁵ -مجلة درع الوطن، العدد 505، فبراير 2014، ص 54..

ويذهب لوكمان إلى أنه حتى في حالة صنع الهيكل محلياً، فغالباً ما تكون القطع والأجزاء مستوردة من الخارج¹¹⁶.

وكذلك فإن فرقاطات بينونة التي تصنعها شركة أبو ظبي لبناء السفن تماثل الفرقاطات التي تصنعها شركة (CMN) الفرنسية، بل إن تلك الشركة الفرنسية هي التي صنعت أول فرقاطة من فرقاطات بينونة الستة التي تعاقدت عليها البحرية الإماراتية مع شركة أبو ظبي لبناء السفن.

ورغم ما سبق؛ يمثل توطئ الصناعات الدفاعية بالإمارات خطوة متقدمة في دول مجلس التعاون الخليجي، ولكنها تواجه عدة تحديات من أبرزها صعوبة المنافسة مع شركات الأسلحة العالمية سواء من حيث جودة المنتج أو من حيث شبكة العلاقات، حيث تخضع صفقات الأسلحة عادة لاعتبارات سياسية، وهو ما يجعل نفوذ الشركات العالمية أقوى من نفوذ الشركات الإماراتية، ويحد من أسواق التصدير المتاحة للإمارات النفوذ إليها. ومن ثم نجد أن دائرة الدول التي اشترت أسلحة من الشركات الإماراتية مازالت محدودة بدول عربية مثل مصر والبحرين والكويت والجزائر واليمن، في حين تظل المؤسسات العسكرية والأمنية الإماراتية هي المستهلك الأبرز لمنتجات تلك الشركات، فضلاً عن الميليشيات التي تدعمها الإمارات بالخارج وبالأخص في ليبيا واليمن. كما أن القاعدة الصناعية والتقنية المتطورة التي تحتاجها عمليات البحث والتصميم والتطوير الخاصة بالأسلحة لا تتوافر بشكل واسع أو اقتصادي داخل الإمارات، مما يجعل الشركات الإماراتية تعتمد على شركائها الأجانب فيما يخص جوانب البحث والتطوير.

¹¹⁶- زوي ستانلي لوكمان، [أفاق الصناعة الدفاعية في الإمارات](#)، صدى كارنيجي، 2 مايو 2017.

الحادي عشر: التواجد العسكري الإماراتي خارج الإمارات

تنتشر قوات عسكرية إماراتية في عدة دول حسب تقرير التوازن العسكري الصادر عام 2019 عن (المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية بلندن، IISS). ومن أبرز تلك الدول:

- اليمن: حيث تشارك الإمارات بقوات عسكرية ضمن التحالف العربي الذي يقاتل الحوثيين في اليمن. وتختلف التقديرات لعدد تلك القوات حيث يقدرها المعهد الدولي بلندن بثلاثة آلاف مقاتل رفقة دبابات، وطائرات مروحية، ومنظومات بانتسير للدفاع الجوي، و4 منظومات باتريوت للدفاع الصاروخي، في حين يقدرها الصحفي ديفيد كيركباتريك بخمسة آلاف جندي¹¹⁷، بينما تقدرها مصادر أخرى بعشرة آلاف جندي¹¹⁸. وهي القوات التي سحبت الإمارات معظمها في النصف الثاني من عام 2019.
- إريتريا: تتخذ القوات الإماراتية من السواحل الإريتيرية قاعدة انطلاق لدعم العمليات العسكرية باليمن، ويقدر حجم تلك القوات بألف جندي رفقة دبابات ومدركات، و3 مروحيات أباتشي، و4 مروحيات بلاك هوك، وطائرات دون طيار طراز وينج لونج، ومنظومات باتريوت للدفاع الصاروخي. وتعد القاعدة العسكرية الإماراتية في عصب إريتريا أول قاعدة عسكرية دائمة لدولة الإمارات العربية المتحدة في دولة أجنبية¹¹⁹.

¹¹⁷ - Declan Walsh & David D. Kirkpatrick, "U.A.E. Pulls Most Forces from Yemen in Blow to Saudi War Effort," The New York Times, 11/7/2019.

¹¹⁸ - إستراتيجيا.. ماذا يعني خفض عديد القوات الإماراتية باليمن؟، موقع الحرة، 25 يوليو 2019.

¹¹⁹ _

- السعودية: تتواجد على أراضيها 12 طائرة مقاتلة إماراتية من طراز إف 16 تشارك في العمليات الحربية باليمن.
- ليبيا: تتواجد على الأراضي الليبية لدعم قوات المشير خليفة حفتر عدد: 6 طائرات من طراز إير تراكتور تعمل في مجال المراقبة والهجوم الخفيف، وطائرتان مروحيتان من طراز بلاك هوك، وطائرتان بدون طيار من طراز وينج لونج¹²⁰.



صورة لطائرة من طراز إير تراكتور

الثاني عشر: التواجد العسكري الأجنبي في الإمارات

نظرا للخلاف الإماراتي الإيراني بشأن تبعية جزر طنب الكبرى والصغرى وأبو موسى ذات الموقع الاستراتيجي، والتخوف الإماراتي من النزعات التوسعية الإيرانية والعراقية، وعدم كفاية القدرات الدفاعية للإمارات العربية المتحدة لمواجهة التهديدات الإقليمية، فقد اعتمدت في المقام الأول على مظلة أمنية غربية للحماية، فاستقبلت الإمارات قوات أجنبية - وبالأخص أمريكية - لاسيما في قاعدة الظفرة الجوية. ومن أبرز القوات الأجنبية المتواجدة في الإمارات:

- قوات أمريكية يبلغ تعدادها 5 آلاف فرد، رفقة سرب طائرات مقاتلة يتكون من 6 طائرات إف 22، وسرب طائرات استخبارات ومراقبة واستطلاع يتكون من 4 طائرات (يو 2)، وسرب طائرات إنذار مبكر يتكون من 4 طائرات بوينج E-3 Sentry، وسرب طائرات تزود بالوقود يتكون من 12 طائرة من طراز KC-10A، وسرب طائرات استخبارات ومراقبة واستطلاع دون طيار يتكون من طائرات جلوبال هوك من طراز RQ-4، ومنظومي دفاع صاروخي من طراز باتريوت. وتمثل قاعدة الظفرة أحد أهم القواعد الأمريكية التي تستخدم لمراقبة الأنشطة الإيرانية، وشن غارات في العراق وسوريا وأفغانستان.

¹²⁰ -THE MILITARY BALANCE-, 2019- p:375.

- قوات أسترالية يبلغ تعدادها 650 فردا، مع عدد من الطائرات تتضمن طائرة إنذار ومراقبة جوية طراز (E-7A)، وطائرة تزود بالوقود طراز (KC-30A)، وطائرتي نقل طراز سي 130.
- قوات فرنسية يبلغ تعدادها 560 فردا، وتتكون من سرية قتال مدرعة، ودبابات لوكاير، ومدافع سيزر، و6 طائرات رافال.
- قوات بريطانية يبلغ تعدادها 200 فرد، رفقة طائرة تزود بالوقود، وطائرة نقل طراز سي 130 وأخرى طراز سي 14 إيه.
- قوات كورية جنوبية يبلغ تعدادها 139 فردا، تساهم في أنشطة مدرسة القوات الخاصة الإماراتية.
- قوات إيطالية يبلغ تعدادها 120 فردا، رفقة طائرتي نقل طراز سي 130.
- قوات دانماركية يبلغ تعدادها 20 فردا يشاركون في عملية الحل المتأصل التي يشنها التحالف الدولي ضد تنظيم الدولة الإسلامية¹²¹.

¹²¹-THE MILITARY BALANCE-, 2019, p:375.

الثالث عشر: المشاركات العسكرية الإماراتية في الحروب وحفظ السلام

تعددت المشاركات الإماراتية في عمليات حفظ السلام أو شن الحروب خارج الإمارات. فبينما غلب على المساهمات الإماراتية الأولى جانب حفظ السلام، بدأت الإمارات منذ الحرب الأمريكية على أفغانستان عقب أحداث سبتمبر، تنخرط في حروب غرضها توثيق علاقة أبو ظبي بالقوى الكبرى، وتقديم نفسها كحليف يمكن الاعتماد عليه، وكلاعب فاعل في مكافحة الإرهاب وضمان الاستقرار الإقليمي¹²².

1- حفظ السلام في لبنان 1976: شاركت الإمارات لأول مرة خارجياً بقوات عسكرية ضمن قوات الردع العربية لحفظ السلام في لبنان خلال الفترة من 1976 إلى 1979. وتكونت القوات الإماراتية من سريتي مشاة وسرية مدرعات وسرية إسناد وفصيل هندسة ميدان وفصيل دفاع جوي وفصيل إشارة ووحدات إسناد إداري ومستشفى ميداني.

2- حرب الخليج الثانية عام 1991: شاركت الإمارات في حرب الخليج الثانية ضمن قوات درع الجزيرة بالتنسيق مع التحالف الدولي لطرد الجيش العراقي من الكويت. وشملت القوات الإماراتية المشاركة قوة دبابات وعدة طائرات.

3- الصومال 1993: شاركت الإمارات في عام 1993 بكتيبة عسكرية رفقة طائرات مروحية ضمن قوات الأمم المتحدة التي تدخلت في الصومال ضمن عملية إعادة الأمل لحفظ السلام، ثم سحبت أبو ظبي قواتها في عام 1994 بعد سحب أميركا لقواتها.

4- كوسوفو 1999: شاركت الإمارات في عمليات حفظ السلام بكوسوفو في عام 1999 بقوات بلغ تعدادها ألف جندي رفقة طائرات مروحية طراز أبانشي.

¹²² - Pinto, "From 'Follower' to 'Role Model': The Transformation to the UAE's International SelfImage", Journal of Arabian Studies 4.2 (2014), p. 240.

- 5- أفغانستان 2003: شارك الجيش الإماراتي منذ عام 2003 بأكثر من 1200 فرد ضمن قوات "إيساف" المنخرطة في حرب أفغانستان. ويتركز عمل القوات الإماراتية في تنفيذ خطط إعادة الإعمار وحفظ الأمن.
- 6- البحرين 2011: شاركت الإمارات بقوات شرطية ناهزت 500 عنصر ضمن قوات درع الجزيرة التابعة لمجلس التعاون الخليجي، والتي دخلت البحرين في مارس 2011 لمساندة النظام البحريني ضد التظاهرات المناهضة له.
- 7- الحرب ضد نظام القذافي بليبيا 2011: أرسلت الإمارات ست طائرات مقاتلة من طراز ميراج، وست طائرات مقاتلة من طراز إف 16 إلى إيطاليا للمشاركة في العمليات التي قادها الناتو ضد نظام القذافي¹²³.
- 8- الحرب على تنظيم الدولة 2014: شاركت الإمارات ضمن التحالف الدولي لمحاربة تنظيم الدولة، والذي بدأ عملياته في عام 2014، وبرز دور الطيران الإماراتي في استهداف عناصر ومقرات التنظيم في العراق وسوريا.
- 9- حرب اليمن 2015: تشارك القوات الإماراتية في عملية عاصفة الحزم التي دشنها تحالف دعم الشرعية الذي تقوده السعودية في اليمن منذ مارس 2015. وتعد هذه هي المشاركة الإماراتية الأبرز حيث تشارك الإمارات في عمليات برية وبحرية وجوية، كما عملت على تأهيل وتدريب قرابة 90 ألف مقاتل من الميليشيات المحلية التابعة لأبو ظبي مثل قوات الحزام الأمني، والنخبة الشبوانية والحضرمية.

الرابع عشر: تأثير سياسات أبو ظبي على تماسك الاتحاد الإماراتي:

(استراتيجية أبو ظبي الإقليمية لا ترضي بعض الإمارات الأخرى وبينما تقرر أبو ظبي الخيارات العسكرية، فإن الإمارات الأصغر والأكثر فقرا توفر معظم القوات النظامية وتعرضت لقدر أكبر من الخسائر البشرية).

وردت الفقرة السابقة في مجلة إنتيلجنس أون لاين ذائعة الصيت¹²⁴، حيث يشير مضمونها إلى إحدى نقاط الضعف التي تواجه دولة الإمارات. فالخسائر الناتجة عن سياسات أبو ظبي في اليمن أعادت الحديث مجددا عن الخلافات بين حكام الاتحاد. وهو ما أكده راشد بن حمد الشرقي، نجل حاكم إمارة الفجيرة، عقب فراره من الإمارات، حيث نقلت عنه صحيفة "نيويورك تايمز" الأمريكية، في 14 يوليو 2018 استياء حكام الإمارات الست الأخرى من أبو ظبي التي لم تشاورهم قبل إرسال القوات الإماراتية إلى اليمن، كما أضاف أن عدد الوفيات في صفوف الجنود المنتمين لإمارة الفجيرة أكبر منه في إمارة أبو ظبي الأكبر عددا¹²⁵.

ومن خلال رصد بيانات القوات المسلحة الإماراتية حول أعداد المتوفين من الجيش الإماراتي باليمن منذ بدء التدخل العسكري الإماراتي حتى أغسطس 2019 يتضح أن عدد القتلى بلغ قرابة 110، سقط 58 منهم في شهر سبتمبر 2015 حيث قُتل 56 جنديا إماراتيا في مدينة مأرب (52 توفوا في الهجوم، و4 توفوا لاحقا أثناء العلاج بألمانيا). وتحليل بيانات 52 فردا أمكن الحصول على بياناتهم، سنجد التالي:

الإمارة	الفجيرة	أبو ظبي	رأس الخيمة	الشارقة	دبي	عجمان	أم القيوين
عدد القتلى	13	11	10	8	6	3	1

¹²⁴ - INTELLIGENCE ON LINE , N819, 5 December 2018, Page 5.

¹²⁵ -<https://www.nytimes.com/2018/07/14/world/middleeast/emirati-prince-qatar-defects.html>.

عدد قتلى الجيش الإماراتي في اليمن منذ عام 2015 حتى أغسطس 2019

تنسق نتائج هذا التحليل للبيانات مع تصريحات راشد بن حمد الشرقي، وتعكس هذه النسب اختلالاً كبيراً في نسب قتلى كل إمارة مقارنة بعدد سكانها، فبينما يبلغ عدد المواطنين من سكان أبو ظبي 551535 مواطناً حسب الكتاب الإحصائي السنوي لعام (2018)¹²⁶، أي: ما يعادل 55% من مواطني دولة الإمارات، نجد أن نسبة الجنود القتلى وفقاً للعينات المذكورة تبلغ 21% (11 من 52 جندياً)، وهو ما يثبت محدودية خسائر إمارة أبو ظبي مقارنة بعدد مواطنيها.

وتفسر دلالات تلك الأرقام مسارعة الشيخ محمد بن زايد لتعزية وزيارة أهالي قتلى العمليات العسكرية في بيوتهم بالإمارات المختلفة، وتخصيصه لمكتب يرعى شؤونهم في ديوانه، وذلك لامتصاص حالة الاحتقان لدى أهالي القتلى. كما تفسر استحداث النظام الإماراتي لعيد "يوم الشهيد" في عام 2015، والذي يجري وسط أجواء احتفالية ضخمة في ذكرى مقتل الشرطي سالم بن زعيل أثناء اقتحام الجيش الإيراني لجزيرة طناب الكبرى التابعة لإمارة رأس الخيمة في عام 1971.

التوتر في العلاقة بين أبو ظبي والإمارات الأخرى، أشارت له ضمناً كذلك تغريدات رئيس الوزراء الإماراتي وحاكم دبي الأمير محمد بن راشد، والذي كتب على حسابه بتويتر في 2018 كلاماً كشف عن انزعاجه من الخوض بشكل مكثف في السياسة بالعالم العربي حيث قال (إن الخوض الكثير في السياسة في عالمنا العربي هو مضيعة للوقت، ومفسدة للأخلاق، ومهلكة للموارد.... لدينا فائض من السياسيين في العالم العربي، ولدينا نقص في الإداريين.. أزمنا أزمة إدارة وليست موارد.. انظر للصين واليابان لا يملكان موارد طبيعية أين وصل.. وانظر لدول تملك النفط والغاز والماء والبشر، ولا تملك مصيرها التنموي.. ولا تملك حتى توفير خدمات أساسية كالطرق والكهرباء لشعوبها... في عالمنا العربي، السياسي هو من يدير الاقتصاد، ويدير التعليم، ويدير الإعلام، ويدير حتى الرياضة!.. وظيفة السياسي الحقيقية هي تسهيل حياة الاقتصادي والأكاديمي ورجل الأعمال والإعلامي وغيرهم.. وظيفة السياسي تسهيل حياة الشعوب، وحل الأزمات بدلاً من افتعالها.. وبناء المنجزات بدلاً من هدمها."

ويبدو أن تخفيض أبو ظبي للوجود العسكري الإماراتي باليمن مؤخراً¹²⁷، يأتي في سياق تصاعد التوتر بالخليج العربي مع إيران، وسعيها من أبو ظبي لتهديئة مخاوف حكام الإمارات الست الأخرى من خلال البرهنة على أنها ستخفف من انخراطها بشكل مباشر في مغامرات خارجية مكلفة تشعل المزيد من الخلافات الداخلية، وتضعف من تماسك الاتحاد.

¹²⁶- الكتاب السنوي لأبو ظبي لعام 2018، مركز الإحصاء بأبوظبي، ص 110.

¹²⁷- [استراتيجياً.. ماذا يعني خفض عديد القوات الإماراتية باليمن؟](#)، موقع الحرة، 25 يوليو 2019.

الاستنتاجات

مع حدوث تحول استراتيجي في السياسة الخارجية الإماراتية عقب اندلاع ثورات الربيع العربي عام 2011، وارتفاع بعض الأصوات الإسلامية الإماراتية المطالبة بإصلاحات داخلية، ووصول عناصر محسوبة على جماعة الإخوان لمقاعد السلطة في مصر وتونس، وتراجع الأدوار الإقليمية لبعض الدول العربية مثل مصر وسوريا، وانهيار دول أخرى مثل ليبيا واليمن، وبروز تنظيمات دينية عابرة للدول مثل تنظيم الدولة الإسلامية بالتوازي مع تراجع الحضور الأميركي بالمنطقة، سعت الإمارات لاستثمار الفراغ الحاصل بالمنطقة، وتبنت مشروعاً للهيمنة الإقليمية يهدف إلى أن تصبح الإمارات صانعا جديدا للملوك من خلال المزج بين القوة العسكرية والقوة الناعمة. ويقوم المشروع الإماراتي على:

- التصدي لموجة ثورات الربيع العربي، وتخطيط وتمويل وإدارة موجة الثورات المضادة، بالأخص في مصر وليبيا واليمن.
- بناء قواعد عسكرية، وإدارة شبكة من الموانئ البحرية في أماكن استراتيجية على ساحل البحر الأحمر وغرب المحيط الهندي، والساحل الشرقي لأفريقيا، مثلما يحدث في اليمن وإريتريا وجيبوتي والصومال.
- تطوير الجيش الإماراتي، وبالأخص القوات الجوية والبحرية والعمليات الخاصة، عبر شراء أحدث منتجات الأسلحة والنظم القتالية من أكبر الشركات العالمية للصناعات الدفاعية. وزيادة تعداد الجيش بفرض التجنيد الإجباري عام 2014، إلى أن وصل حجم الجيش الإماراتي العامل إلى 63 ألف عنصر.
- بنية تحتية للصناعات العسكرية بالتعاون مع الشركات الأجنبية، ودمج شركات صناعات الأسلحة المحلية في شركة الإمارات للصناعات الدفاعية (EDIC) التي تأسست في عام 2014. وتركيز جهود الشركة الوليدة في إنتاج الأسلحة المتطورة تقنياً، مثل الطائرات دون طيار، والمركبات البرية غير المأهولة، والعربات المدرعة، والقذائف الذكية.
- تعزيز دور الإمارات الإقليمية عبر الإسهام في تمويل برامج تسليح العديد من الدول، مثل مصر والأردن وباكستان، وتمويل برنامج تسليح دول التحالف العسكري في منطقة الساحل

(جي 5) الذي نشأ بترتيب من فرنسا لمواجهة تصاعد التهديدات التي تمثلها التنظيمات الجهادية بالساحل الأفريقي.

- تعزيز العلاقات الخارجية مع الدول الآسيوية الفاعلة أو الصاعدة، مثل اليابان والصين وكوريا الجنوبية وسنغافورة، كما انخرطت الإمارات في مشاريع اقتصادية في أفريقيا وأمريكا اللاتينية بما يسمح بتوظيف عائدات النفط في استثمارات مربحة مما يقوي في النهاية النفوذ الإماراتي.

التحديات التي تواجه المشروع الإماراتي:

- تعاني دولة الإمارات من ضعف التماسك الداخلي، وغياب رؤية سياسية موحدة. فدستور الإمارات ينص على امتلاك كل إمارة لثرواتها المحلية، وهو ما يعمق من الفجوة الاقتصادية بين الإمارات وبعضها البعض، ويجعل بعض الإمارات الفقيرة غير قادرة على تدبير الحد الأدنى من إيراداتها. فضلا عن انخراط كل إمارة في مشاريع تنموية واقتصادية تغيب عنها مصالح الدولة الاتحادية. وهذا الوضع يمثل عقبة أمام توجهات أبو ظبي للهيمنة الإقليمية. حيث لا تحظى سياساتها الخارجية بدعم راسخ من بقية إمارات الاتحاد.

- نشطت الإمارات في عدة محاور مستفيدة من حالة ظرفية عالمية مؤقتة، تمثلت في تسربها لدائرة القرار الأمريكي عبر المال السياسي، وتبنيها للمشروعات الأمريكية والإسرائيلية في المنطقة بشكل مباشر، مما ضاعف من الأعباء الملقاة عليها. وتجلت ذلك في تنوع نشاطها بين التدخل العسكري المباشر، وتمويل الانقلابات والتدخلات السياسية، وإشعال وتمويل النزاعات والحروب الداخلية، فمع زوال هذا الظرف العالمي من المرجح أن ينكمش تأثيرها ونشاطها الدولي.

- الإمارات ذات المليون مواطن لا تمتلك المقومات المادية والاقتصادية التي تساعد على مواصلة شن حروبها الاستعمارية، فرغم أن لديها ثروات هائلة، لكن اقتصادها يخضع للمتغيرات الخارجية بنسبة كبيرة، كما أنها لا تمتلك عمقا استراتيجيا. وهذه الحالة الاقتصادية تجعل المشاريع الاستراتيجية التي تبني عليها هشة للغاية، إذ من المرجح ألا يصمد الأساس الاقتصادي غير المستقر في ظل استنزاف عالٍ لم يتبين حتى الآن متى ينتهي.

- المناطق التي تنشط فيها الإمارات هي مناطق عجزت عن البقاء فيها دول استعمارية كبرى، لأنها مناطق تفرغ للجهود والطاقت والإمكانات بدون نتائج ملموسة. وهو ما بدأت تظهر مؤشراته في تراجع الحضور الإماراتي بالصومال وجيبوتي، وخفض التواجد المباشر باليمن.

- تمركز المشروع الإماراتي في شخص محمد بن زايد والدائرة المحيطة به، مما يجعل حدوث أي طارئ له بمثابة الخطر الذي قد يقضي على تلك المشاريع في ظل عدم ضمان وجود البديل الذي يستطيع تقديم مثل

هذه الخدمات مستقبلاً بنفس الكفاءة. ومما يزيد من أهمية هذا المؤشر تزايد التسريبات عن تدمير بقية حكام الإمارات الأخرى من الخسائر البشرية في اليمن، والخسائر الاقتصادية الناتجة عن أزمة حصار قطر، وتراجع العلاقات الاقتصادية مع إيران.

هذه الجوانب المتعلقة بمدى قدرة أبو ظبي على تحمل أعباء المشروع الذي تتبناه لمدة طويلة، تشير لضعف هذه الاحتمالية، وترجح أفول مشروع الهيمنة الإماراتي نظراً لعوامل الهشاشة الداخلية التي تواجه الإمارات من قبيل محدودية عدد السكان، وعدم القدرة على تحمل خسائر عسكرية كبيرة، واختلاف مصالح إمارات الاتحاد، وحساسية الاقتصاد الإماراتي تجاه أي هزات مالية عالمية أو حروب مع دول إقليمية قوية مثل إيران أو تزايد للاستنزاف البشري والمالي خارجياً، وهو ما يؤثر سلباً على قدرة القوات المسلحة الإماراتية على تلبية طموحات أبو ظبي الإقليمية.